



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع

آليات إدارة مخاطر الصرف في البنوك التجارية
الجزائرية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (وكالة سكيكدة)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد مالي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ
شرف سمير

من إعداد الطالبة
حمدوش عبلة

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة الأصلية	الرتبة	الصفة	اسم ولقب الأستاذ
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر-ب-	رئيسا	د.قصاص شريفة
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر-أ-	مقرارا	د. شرف سمير
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ مساعد-أ-	مناقشا	أ. نعمون مراد

السنة الجامعية

2017- 2016

سورة الاحقاف
١٤٢٩

إهداء

إلى من علمني الصبر من أجل النجاح..... أبي رحمه الله
إلى الغالية قرّة عيني..... أمي..... ثم أمي..... ثم أمي
إلى من كانوا سندي طوال مشواري الدراسي
أخي..... أخواتي..... أزواجهم..... وأبنائهم
إلى كل لأهل والأقارب الذين أعتز بهم وأرجوا دوام سعادتهم
إلى أوفى وأعز الأصدقاء الذين جمعني بهم الأيام
إلى من ساندني ودعمني أثناء إعداد مذكرتي..... حفظك الله وختم
بالبقيات الصالحات أعمالك
إلى جميع أساتذة جامعة 20 أوت 1955
يشرفني أن أهديكم ثمرة هذا الجهد المتواضع.....

عبلة

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبد ورسوله.

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

أتقدم بجيل الشكر والإحسان إلى أستاذي المشرف الدكتور "شروق سمير" على كل الجهود والدعم المبذول من أجل توجيهي وإرشادي خلال فترة إعداد مذكرتي، وبتوجيهاته القيمة التي كان لها أثرا بارزا في إخراج هذه المذكرة على صورتها النهائية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأساتذة وإلى لجنة المناقشة التي خصصت جزءا من وقتها لمناقشة هذا العمل المتواضع. ولكل شخص ساعدني من قريب أو بعيد داعية الله عز وجل أن يوفق الجميع إلى كل ما يحبه ويرضاه.

الملخص

يحتل موضوع خطر الصرف أهمية بالغة في الوقت الراهن لما له من آثار سلبية على عمل البنوك ومختلف المؤسسات التي تتعامل بالصرف الأجنبي من مبادلات تجارية دولية مع مختلف دول العالم.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تسيير خطر الصرف في البنك الوطني الجزائري من خلال بعض التقنيات التي يتبعها البنك في إدارة هذا الخطر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن البنك له القدرة على تسوية وضعية الصرف الخاصة بعملائه من خلال تطبيقه لبعض التقنيات والتي ساهمت في التقليل من حدة خطر الصرف، سواء تقنيات داخلية أو خارجية حسب القوانين الخاصة بالصرف الأجنبي المنصوص عليها من طرف البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: خطر الصرف، التغطية، سعر الصرف، وكالة سكيكدة للبنك الوطني الجزائري.

Résumé

Le risque de change occupe une grande importance actuellement, ce qui a une incidence négative sur le fonctionnement des banques et institutions qui s'occupe de devises des échanges commerciaux internationaux avec divers états du monde.

Cette étude est dans le but de savoir comment faire fonctionner le risque de change de la banque national d'Algérie par certaines des techniques appliquées par la banque à la gestion des risques.

Il ressort de cette étude que la banque a la capacité de régler la situation change de ses clients grâce à l'application de certaines des techniques qui ont contribué à réduire au minimum le risque de change tant techniques internes ou extérieures selon les lois de devises prévues par la banque central.

Les mots- clés : le risque de change, couverture, le taux de change, Agence Skikda de la banque national d'Algérie.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	إهداء.....
	شكر وعران.....
I	ملخص الدراسة.....
V-II	فهرس المحتويات.....
VI	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال البيانية.....
أ- ز	مقدمة.....
01	الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي.....
02	مقدمة الفصل الأول.....
03	المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.....
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته.....
03	أولاً: مفهوم سعر الصرف.....
04	ثانياً: أهمية سعر الصرف.....
07	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.....
07	أولاً: أنواع سعر الصرف.....
09	ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....
13	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف.....

فهرس المحتويات

14	المبحث الثاني: أسواق الصرف الأجنبي
14	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وخصائصه
14	أولاً: مفهوم سوق الصرف
15	ثانياً: خصائص سوق الصرف
18	المطلب الثاني: أنواع ووظائف سوق الصرف
18	أولاً: أنواع سوق الصرف
20	ثانياً: وظائف سوق الصرف
23	المطلب الثالث: المتدخلون الأساسيون في سوق الصرف
26	خاتمة الفصل الأول
27	الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها
28	مقدمة الفصل الثاني
29	المبحث الأول: مخاطر الصرف الأجنبي
29	المطلب الأول: مفهوم مخاطر الصرف ونشأتها
29	أولاً: مفهوم خطر الصرف
30	ثانياً: نشأة خطر الصرف
32	المطلب الثاني: أنواع خطر الصرف

فهرس المحتويات

32	أولا: مخاطر الصرف حسب طبيعتها.....
34	ثانيا: مخاطر الصرف من حيث عمليات النقد الأجنبي
36	المطلب الثالث: طرق قياس خطر الصرف
38	المبحث الثاني: تقنيات إدارة خطر الصرف الأجنبي
38	المطلب الأول: ماهية إدارة خطر الصرف.....
38	أولا: مفهوم إدارة خطر الصرف
39	ثانيا: أهمية إدارة خطر الصرف
40	ثالثا: مراحل إدارة خطر الصرف
41	المطلب الثاني: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف
44	المطلب الثالث: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف
44	أولا: التقنيات الخارجية التقليدية لتغطية خطر الصرف.....
46	ثانيا: التقنيات الخارجية الحديثة لتغطية خطر الصرف
56	خاتمة الفصل الثاني
57	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لآليات إدارة خطر الصرف على مستوى وكالة سكيدة للبنك الوطني الجزائري.....
58	مقدمة الفصل الثالث
59	المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.....

فهرس المحتويات

59	المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري
60	المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري
60	أولا: وظائف البنك الوطني الجزائري
61	ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري
62	المطلب الثالث: وكالة سكيكدة للبنك الوطني الجزائري وهيكلها التنظيمي
62	أولا: تعريف وكالة سكيكدة "743"
63	ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي للوكالة
65	المبحث الثاني: التشريعات الخاصة بالصراف الأجنبي وتقنيات التغطية ضد خطر الصراف
65	المطلب الأول: الصراف الأجنبي في إطار تشريعات بنك الجزائر
66	المطلب الثاني: تطبيق تقنيات التغطية الداخلية ضد خطر الصراف
71	المطلب الثالث: تطبيق تقنيات التغطية الخارجية ضد خطر الصراف
73	خاتمة الفصل الثالث
75	الخاتمة
79	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
06	متوسط المعاملات اليومية (بليون دولار أمريكي ونسبة مئوية)	01
06	النسبة المئوية لمتوسط التعامل	02
16	أوقات عمل سوق العملات	03
20	المعدلات اليومية للمعاملات (بليون دولار)	04
25	بعض المؤسسات المالية المشاركة في أسواق الصرف	05
37	أثر وضعية الصرف	06
43	توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف	07
47	وضعية الصرف في العقود المستقبلية	08
49	مقارنة بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية	09
51	مقارنة بين خيارات الشراء وخيارات البيع	10
52	أنواع الخيارات حسب الربحية	11
53	موقف بائع ومشتري حق الخيار	12
72	جدوى استخدام تقنية العقود الآجلة	13

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
17	هيكل سوق الصرف	01
30	الإجراءات التجارية وخطر الصرف	02
31	الإجراءات المالية وخطر الصرف	03
62	الهيكل التنظيمي لوكالة سكيكدة للبنك الوطني الجزائري	04

مفصلة

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات مختلفة على مختلف الأزمنة وخاصة في الآونة الأخيرة، فكان لها تأثيرا واضحا على اقتصاديات بعض الدول وخاصة في ظل ازدياد عمليات التبادل التجاري العالمي نتيجة لاستحالة إتباع بعض الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي لضعف قدرتها الإنتاجية ونقص الموارد. وبذلك فتحت عمليات التبادل التجاري العالمي بابا واسعا أمام الدول لتوفير مختلف حاجياتهم عن طريق عمليات التصدير والاستيراد وأيضا من أجل تحقيق المنافسة وزيادة رؤوس الأموال عن طريق انتقالها بين الدول.

يعتبر القطاع المصرفي من أهم وأكثر القطاعات التي لها دور كبير في تحقيق عمليات التطور الاقتصادي للدول، فقد نشط القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة بالتعامل في مجال الصرف، حيث أن مختلف المتعاملين في التجارة الخارجية يلجؤون للبنوك لتسوية مدفوعاتهم الدولية، وبالتالي فإن البنوك تلعب دور الوسيط بين مختلف المتعاملين، كما أنها تساهم في توفير الشروط الضرورية لتسهيل عمليات التجارة الخارجية.

إن عمليات التبادل التجاري بين الدول تتطلب القيام بعملية تبادل العملات حيث أن لكل دولة عملة خاصة بها من حيث التعامل، هذا ما يستدعي ضرورة تحويل العملات أثناء قيام الدول بعمليات التصدير والاستيراد لتسوية مختلف عمليات التجارة الخارجية، ولكن كل هذا أدى إلى ظهور بعض المشاكل خاصة من الناحية العملية التبادلية للعملة مما دعت الضرورة للبحث عن وسيلة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملات ولتسهيل تسوية المبادلات. هنا ظهر ما يعرف بسعر الصرف والذي يعتبر أداة هامة في اقتصاد أي دولة والذي يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة من حيث تأثيره على النمو والتنمية بصفة عامة.

مر ظهور أسعار الصرف بمراحل مختلفة والتي تسمى بأنظمة الصرف حيث كان أولها نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب، حيث تأخذ فيه الدول بقاعدة الذهب وترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب. لم يلبث طويلا هذا النظام حتى جاء بعده نظام آخر والذي يعرف بنظام التعويم المدار للعملات حيث أن أسعار الصرف هنا تتحدد بواسطة قوى السوق التي تحقق التوازن بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي. أما النظام الثالث فعرف بنظام بريتون وودز أو نظام الرقابة على الصرف حيث أن هذا النظام يقف موقفا وسطا بين نظامي سعر الصرف الثابت ونظام التعويم المدار، إذ يسمح هذا النظام ببعض المرونة لتغير سعر الصرف من أجل تصحيح الاختلالات الأساسية في المدى الطويل وفي نفس الوقت يلزم الدول الأعضاء في هذا النظام بتثبيت أسعار صرف عملاتها مع السماح بتقلبها في حدود ضيقة في الزمن القصير.

مقدمة

إن سعر الصرف كغيره من المتغيرات الاقتصادية يتعرض لمخاطر متعددة حيث تختلف هذه الأخيرة من حيث تفاوتها وطبيعتها، هذا ما دعا الباحثين والمختصين في الموضوع لدراسة طبيعة هذه المخاطر المرتبطة بسعر الصرف ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للحد من خطورتها، حيث أن الدراسات قدمت حلولاً متعددة تمثلت في بعض التقنيات حيث التزمت البنوك باستخدامها في إطار طبيعة عملها حيث كان لهذه التقنيات أثراً بارزاً في التصدي للمخاطر المتكررة وبالتالي التغطية والتحوط من تقلبات أسعار الصرف المفاجئة.

بناءً على ما سبق تطرح الإشكالية التالية:

كيف تتم عملية إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في البنك الوطني الجزائري؟

لتسهيل الإجابة على هذه الإشكالية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بخطر الصرف؟
- 2- هل يمكن التنبؤ بظهور خطر الصرف عند إبرام الصفقات مباشرة؟
- 3- كيف يمكن التحكم في حجم مخاطر الصرف في البنوك؟
- 4- هل التقنيات المستخدمة في تغطية خطر الصرف تكون دوماً ناجحة في التخلص من الخطر؟

الفرضيات

للإجابة على هذه التساؤلات تطرح الفرضيات التالية:

- 1- عند إبرام الصفقات يكون هناك احتمال لظهور خطر الصرف لأن تقلبات أسعار الصرف لا يمكن التنبؤ بها فأحياناً تكون ايجابية وتؤدي إلى حدوث مكاسب وأحياناً أخرى تكون سلبية.
- 2- إن عملية إدارة المخاطر تخفف من حدة تأثير الخطر ومن زيادة حجمه.
- 3- إن لم تكن التقنيات المستخدمة في تغطية خطر الصرف ناجحة تماماً فهي على الأقل تساهم في التقليل من حدة الخطر.



مقدمة

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع للأهمية الكبيرة التي يكتسبها كون أن القطاع المصرفي يعمل كثيرا في مجال الصرف وباعتبار أن لسعر الصرف أهمية بالغة في التأثير على مكونات النمو الاقتصادي حيث يعتبر مؤشرا هاما وكذا الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية للدولة بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة.

بالإضافة إلى هذا فإن هذا الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص وبالتالي هناك رغبة في البحث عن كيفية التصدي لخطر الصرف عن طريق التعرف على مختلف الآليات المستخدمة في التغطية والتحوط ضد الخطر وتطبيقها في الواقع العملي.

أهمية الدراسة

- إن الأهمية البالغة لهذه الدراسة تكمن في ارتكازها أساسا على جانب مهم من جوانب الحياة الاقتصادية التي تقوم على التبادل التجاري.

- سعر الصرف يمثل أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.

- محاولة التعرف على الآليات المستخدمة من طرف البنوك لإدارة خطر الصرف، وخاصة في ظل الوضع الراهن الذي تعيشه الدول والذي يمتاز بزيادة التعامل في مجال التجارة الخارجية.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المكانة التي يحتلها سعر الصرف، وعلى كيفية تجنب الأخطار الناجمة عن التقلبات المستمرة لسعر الصرف من أجل التغطية الفعالة ضد الخطر.

- كيفية التعرف على خطر الصرف من حيث قياسه وتغطيته.

- التعرف على كيفية إدارة خطر الصرف بأبسط التقنيات.

مقدمة

منهج الدراسة

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والذي يساعد على التعرف على مفهوم الخطر والطرق المناسبة لتسييره سواء كانت طرق داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى استخدام المنهج التطبيقي من خلال تطبيق بعض التقنيات المناسبة على مستوى الوكالة.

صعوبات الدراسة

كانت هناك بعض الصعوبات التي تم التعرض إليها في هذه الدراسة منها:

- عدم قبول البنوك بإجراء تريض لمدة كافية لدراسة هذا الموضوع ومعرفة كيفية تعاملها في مجال الصرف وإدارتها لخطره.

- تحفظ البنوك وذلك لعدم التمكن من الحصول على المعلومات الكافية باعتبارها تمتاز بالسرية في طريقة عملها وعدم تقديمها للمعلومات عن متعاملها في مجال الصرف.

- نقص الدراسات حول هذا الموضوع خاصة في ميدان البنوك.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع من جوانبه المختلفة نذكر منها:

1- دراسة عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999، 2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، 2016، حيث عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري؟

تناولت هذه الدراسة مفاهيم عامة حول سعر الصرف، النظريات المفسرة لسعر الصرف، سوق الصرف الأجنبي مخاطره وتقنيات تغطيتها، وكذا الدولار الأمريكي في ظل تحديات الأورو، والميزان التجاري بين تغيرات الدولار وتخفيضات الدينار.



مقدمة

توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها:

- يعتبر تراجع سعر صرف الدولار أمام الأورو كمؤشر عن تراجع دور الدولار وزيادة دور الأورو في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا التراجع والانخفاض يتم تحت سيطرة الإدارة الأمريكية التي تدرك بأن هناك حد أدنى للانخفاض بحيث لا تتم الإساءة إلى مكانة الدولار الأمريكي كمهيمن مصرفي دولي، بحيث توظف أمريكا هذا الانخفاض لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

- لتفادي مخاطر تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو أنشأت الحكومة الجزائرية علاقات تجارية مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية، حيث يتم فتره المعاملات التجارية بالدولار وهي نفس عملة تحصيل الإيرادات النفطية.

2- دراسة محمد العيد صلوح، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 1998، 2013، مذكرة مكمله لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، 2015، حيث عاجلت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى اعتماد البنوك دولية النشاط على المشتقات المالية في تغطيتها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف؟ وما حجم استخدام مجموعة بنك سوسيتي جنرال لهذه التقنيات في عمليات التحوط من هذه المخاطر؟

تناولت هذه الدراسة العمل المصرفي الدولي في ظل العولمة المالية، وكذا مخاطر أسواق الصرف وآليات التعامل معها إضافة إلى دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال وكيفية تطبيقه لتقنيات تغطية أسعار الصرف.

توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها:

- بإمكان المصارف والمؤسسات المالية التحوط من مخاطر سعر الصرف أو معدلات الفائدة من خلال استعمال تقنيات التغطية الداخلية والخارجية للتغطية المشتقة من الأدوات المالية.

- بالرغم من تعدد العقود المالية المستخدمة من طرف مجموعة بنك سوسيتي جنرال إلا أن الدراسة الإحصائية التطبيقية بينت أن هذه العقود تتوزع في مجموعات جزئية متشابهة.



مقدمة

3- دراسة سميرة محسن، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية دراسة حالة بنك **BNP PARIBAS**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006، حيث عاجلت الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية تغطية مخاطر السوق المالية باستعمال عقود المشتقات؟

حيث تناولت الدراسة الاستثمار المالي مخاطره وسبل إدارتها، أنواع عقود المشتقات المالية واستراتيجيات التعامل فيها، وكذا تغطية المخاطر باستعمال عقود المشتقات.

توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج منها:

__ يلجأ المستثمر لتغطية خطر تقلبات أسعار الصرف إلى العقود المستقبلية أو الخيارات على العملات التي تضمن له الحماية، أو يلجأ إلى المبادلات سواء كانت مبادلات صرف يتم فيها تبادل أصل الدين دون الفوائد أو على مبادلات العملات حيث يتم تبادل أصل الدين والفوائد معا.

__ تعتبر التغطية باستعمال عقود المشتقات لدى البنك **BNP PARIBAS** حيث تغطي نسبة 81% من مخاطر السوق، وهو ما يؤكد صلابة البنك في مواجهة مخاطر السوق.

4- دراسة السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005، 2006، حيث تناولت هذه الدراسة أسعار وأسواق الصرف الأجنبي، المؤسسة وخطر الصرف، تسيير خطر الصرف بمختلف التقنيات.

توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج منها:

- المؤسسة الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي مطالبة بالتعامل مع ظاهرة تقلب أسعار الصرف من أجل التحوط لتغطية الخسائر المالية التي تتعرض لها للبقاء والاستمرار في مجال نشاطها.

- على المؤسسات استخدام مختلف التقنيات سواء داخلية أو خارجية من أجل التغطية الفعالة.



مقدمة

تقسيمات الدراسة

في إطار موضوع آليات إدارة خطر الصرف في البنوك التجارية تم وضع خطة شاملة تناولت جوانب متعددة مرتبطة بهذا الموضوع، حيث يتكون هذا الموضوع من ثلاثة فصول تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة، حيث تم تقسيم كل فصل إلى مبحثين كل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب حيث يتناول الفصل الأول: سعر الصرف و أسواق الصرف الأجنبي، الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها، أما الفصل الثالث فخصص للدراسة التطبيقية على البنك الوطني الجزائري.

الفصل الأول

سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

تمهيد

تعرض المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين الدول بعض المشكلات وذلك في كيفية تسوية وحساب هذه المعاملات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، نظرا أن لكل دولة عملتها الخاصة بها. ومع تزايد هذه المشكلات دعت الضرورة إلى البحث عن كيفية تبادل العملات مع بعضها البعض للتقليل وتجنب المشاكل التي تعترض عملية التمويل، وذلك من خلال سعر الصرف.

تعتبر البنوك التجارية من أهم المتعاملين في مجال الصرف نظرا لكثرة المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين من مبادلة للعملات وتحويلها عبر الحسابات، هذا ما دعا إلى الاهتمام أكثر بمجال الصرف كونه يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي والذي له تأثير على السياسة النقدية للدول، حيث تم إيجاد أسواق للتعامل بالعملات الأجنبية والتي تسهل على المتعاملين القيام بعملياتهم المختلفة من بيع وشراء للعملات الأجنبية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كمايلي:

المبحث الأول الإطار النظري لسعر الصرف؛

المبحث الثاني: أسواق الصرف الأجنبي.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

عرف العمل المصرفي تطوراً كبيراً في مجال المعاملات الدولية وخاصة في مجال تمويل التجارة الخارجية، حيث أن لكل دولة عملة خاصة بها من حيث التعامل ومن حيث طريقة التسوية. وبالتالي نجد هنا أن سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها البنوك في مختلف الدول، سواء كان ذلك النشاط استثمارياً أو تجارياً باعتبار أن سعر الصرف يلعب دوراً محورياً في السياسة النقدية للدول من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي.

وفي هذا الصدد سيتم في هذا المبحث التعرف على سعر الصرف في ثلاث مطالب كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته؛

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه؛

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته

يعد سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية والذي أصبح محط اهتمام كافة المستثمرين والاقتصاديين، فبواسطته يمكن للمتعاملين في مجال التجارة الخارجية إبرام كافة معاملاتهم التي تتطلب تحويل العملات بكل سهولة. وقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع سيتم التطرق إلى بعضها.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه قيمة العملة بالعملات الأجنبية والذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب عليها في سوق الصرف.¹

¹ زكي أمين هجير عدنان، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 259 .

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

أو هو سعر عملة بعملة أخرى، أو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها. فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.¹

وبصيغة أخرى: سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.²

وبصفة عامة في إطار ما عرض سابقا فإن سعر الصرف يعبر عنه على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما: التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

يعبر عن التسعير المباشر بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى.

أما التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.³

ثانيا: أهمية سعر الصرف

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث أن سعر الصرف يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية، حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة، أو ببساطة كمؤشر، كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف أو الأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، ويستخدم أيضا كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية.⁴

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 129.

² فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، العدد 14، 2014، ص 212.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 96.

⁴ رائد عبد الخالق عبد الله وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 91.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

إن التعامل بالعملات الأجنبية على ارتباط وثيق بإتمام عمليات التجارة الدولية التي تنشأ بين الدول، حيث يترتب عليها دفع جزء من مستورداتها من السلع ورؤوس الأموال بعملات دول أخرى غير عملتها الوطنية، وقبض جزء من صادراتها بعملات غير عملتها الوطنية، الأمر الذي يجعل إيجاد أسواق لتبادل العملات الأجنبية والتعامل بها أمر حتمي.¹

تتم معظم المدفوعات الخارجية للدول عادة بعدد محدود من العملات الأجنبية والتي تسمى بالعملات الرئيسية، حيث يعتبر الدولار الأمريكي العملة الرئيسية الأولى في العالم لأنه:²

__ أكثر العملات استعمالاً في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية؛

__ عملة دفع في التجارة الخارجية؛

__ عملة التدخّل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى؛

__ عملة احتياط رئيسية تحتفظ بها الدول ضمن موجوداتها من العملات الأخرى.

¹ إبتسام عليوش قريوع، أثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011، 2012، ص 38.

² نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 111.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

جدول رقم (01): متوسط المعاملات اليومية (بليون دولار أمريكي وبنسبة مئوية)

العملات	أكتوبر 2015		أفريل 2016	
	القيمة (بليون دولار)	%	القيمة (بليون دولار)	%
USD/EUR	628.5	29.8	620.8	28.1
USD/GBP	238.6	11.3	256.0	11.6
USD/JPY	284.9	13.5	360.5	16.3
USD/CHF	100.8	04.8	4.6	102.7
USD/AUD	141.4	06.7	113.5	5.1
USD/CAD	75.8	03.6	80.7	3.6
USD/NOK	20.8	1.0	21.9	1.0
USD/SEK	27.7	1.3	32.5	1.5

La source : www.bankofengland.co.uk/statistics/pages/bis-survey/survey071013.aspx, visité le 18-04-2017 à 14.30.

وتختلف النسب المئوية لتوسط حجم التعامل اليومي لمختلف العملات في أسواق الصرف كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): النسبة المئوية لمتوسط التعامل

العملات	أكتوبر 2015	أفريل 2016
الدولار الأمريكي	88.8	88.8
الأورو	37.9	36.1
الجنيه الإسترليني	15.2	15.5
الين الياباني	16.6	19.3
الفرنك السويسري	6.2	6.0
الدولار الكندي	4.2	4.2
الدولار الأسترالي	8.2	6.7

La source : <http://www.bankofengland.co.uk/markets/pages/forex/fxjsc/default.aspx#surveys>.

Visité le 18-04-2017 à 15:15.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع لأسعار الصرف حيث أن لكل نوع خصائص تميزه عن بقية الأنواع ونذكر:

✓ سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري، ولا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.¹

✓ سعر الصرف الحقيقي

هو سعر الصرف لعملة معينة مقابل عملة أخرى، والذي يحق تعادل القوة الشرائية للعملتين، فهو يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، كما أنه يقيس الفرق بين القوة الشرائية في الدولة الأجنبية ومثيلتها في الدولة المحلية، وكلما ارتفع سعر الصرف كلما زادت القدرة التنافسية للدولة.²

✓ سعر الصرف الفعلي (الفعال)

هي الأسعار الفعلية التي يدفعها التجار من الصرف الأجنبي، ويمكن تعريفه بأنه المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة مقابل عملات الشركاء أو المنافسين التجاريين، أي أنه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة إلى سنة معينة مرجحة.³

¹ محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير،

تخصص إدارة أعمال، منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2016، ص 30.

² إبتسام عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص 38، 39.

³ سي محمد كمال، مدخل للاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 138

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

1 سعر الصرف الاسمي الفعلي

يعرف سعر الصرف الفعلي الاسمي بأنه القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية مقارنة بسنة الأساس. أو يعرف بأنه المتوسط لأسعار الصرف الاسمية الثنائية محسوبا بالقياس لفترة أساس معينة.¹

2 سعر الصرف الحقيقي الفعلي

يعتبر سعر الصرف الفعلي سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لأسعار صرف ثنائية عدة، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لابد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. وفي هذا الإطار نميز بين:²

■ سعر الصرف الفعلي للصادرات

وهو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات بشرط أن تأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة، والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات، وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

■ سعر الصرف الفعلي للواردات

هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات على أن تأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد، وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات.

✓ سعر الصرف العاجل

يعرف سعر الصرف العاجل بأنه السعر المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال. ويعرف كذلك بأنه السعر الجاري لعملة ما بدلالة وحدات من عملة أجنبية، ويكون هذا السعر بين

¹ ابتسام عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 117، 118.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

عملتين، ويعتبر الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، حيث تتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية.¹

✓ سعر الصرف الآجل

هو ذلك السعر الذي يتم بموجبه شراء العملة أو بيعها في المستقبل، والعقد الآجل يعين مقدارا من عملة معينة سيتم شرائها أو بيعها في لحظة زمنية محددة وبسعر صرف محدد. والمصارف التجارية تقدم خدمات لمنشآت الأعمال التي ترغب بالعقود الآجلة، ومنشآت الأعمال بشكل عام تستخدم السوق الآجل لتحويط التسديدات المستقبلية التي تتوقع دفعها أو استلامها بالعملة الأجنبية.²

✓ سعر الصرف التوازني

ويمثل هذا الشكل التوازن المستدم لميزان المدفوعات عندما يكون سعر الصرف ينمو بمعدله الطبيعي، ومن ثم فإن هذا الشكل من سعر الصرف يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، حيث أن الصدمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن المستوى التوازني.³

ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف عنصر محوري في اقتصاد أي دولة، إذ تبرز قيمته من خلال تسهيل وتسريع عمليات التبادل الدولي وتسوية جميع المعاملات التي تتم بين مختلف الأطراف عبر مختلف دول العالم، فالعملة تعتبر قوية إذا ارتفع سعرها في السوق وضعيفة إذا انخفض سعرها مقابل جميع العملات الأخرى المهمة، وارتفاع وانخفاض سعر العملة في السوق تحكمه عوامل مختلفة. وبالتالي هذه عوامل المختلفة تؤثر في قيمة سعر الصرف إذ تؤثر فيه وتتأثر به على حد سواء. حيث تم تقسيم هذه العوامل من قبل الباحثين والمختصين في الموضوع إلى عوامل فنية وأخرى أساسية.

¹ سعيدة شطباني، محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، منشورة، جامعة المسيلة، 1201، 2012، ص 14.

² محمد ياسر زيدان النحال، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 140.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

1- العوامل الفنية: ونذكر منها مايلي:¹

✓ ظروف السوق

يقصد بها الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات والشائعات التي يستلمها، فقد يكون شديد الحساسية والتأثر لأوضاع معينة في وقت ما، وقد يكون عكس ذلك في وقت آخر، وقد تكون الأخبار لا علاقة لها بالمعطيات الاقتصادية.

✓ خبرة المتعاملين وأوضاعهم

وذلك من خلال مهاراتهم ودرايتهم بأحوال السوق وقدراتهم التفاوضية وسياساتهم فيما يتعلق بالعملات الأجنبية من حيث الاحتفاظ بها وحجمها.

✓ الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة

حيث أن حجم الكميات المتعامل بها وسرعة دوران هذه الكميات يلعبان دورا كبيرا في التأثير على سعر العملة، كما أن سياسة الجهات المتعاملة فيما يتعلق بحاجتها إلى السيولة بشكل عام، أو بحاجتها إلى السيولة المؤقتة لأغراض الميزانيات والأوضاع المحاسبية كلها أمور تؤثر على سعر العملة في السوق، وذلك من خلال التأثير على معطيات العرض والطلب لهذه العملة.²

✓ مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات

كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن سعرها يميل إلى الارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة، ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.³

¹ نجيب سمير خريس، المتاجرة في العملات تقدير اقتصادي إسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 130.

² ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 220 .

³ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 48.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

✓ التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات

حيث أن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة لزيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها.¹

2- العوامل الأساسية: ويمكن تقسيم العوامل الأساسية إلى قسمين:

✓ العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية: ونذكر منها مايلي:²

- الاستيراد والتصدير

في حال تصدير أو استيراد أي سلعة يتم دفع ثمنها إما بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، وفي حال التصدير سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى رفع سعرها، والعكس تماما في حالة الاستيراد.

- النفقات السياحية

نفقات السياح في بلد ما تتم بعملة المحلية مما يعني زيادة الطلب على العملة المحلية.

- تصدير واستيراد الخدمات الأخرى

- أرباح الاستثمارات

فعندما يحقق المستثمرون أرباحا خارج دولتهم ويرغبون في تحويل هذه الأرباح إلى بلادهم، يؤدي هذا إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وزيادة العرض على عملة البلد المضيف.

- حوالات المغتربين

التحويلات التي يقوم بها المغتربون والعاملون في الخارج إلى بلادهم يزيد الطلب على العملة المحلية.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع نفسه، ص 49.

² نجيب سمير خريس، مرجع سبق ذكره، ص 131، 132.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

- المساعدات الخارجية

المساعدات التي تصل إلى البلد من الخارج دون مقابل.

- التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية

- القروض الدولية

القروض الممنوحة من المؤسسات الخاصة أو الدولية، أو حكومات الدول الأخرى.

✓ سياسة الدولة الاقتصادية: وذلك من خلال مايلي:¹

- عرض النقود

حيث أن زيادة عرض النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، إلا أن هناك عدة مفاهيم لعرض النقود، فهناك عرض النقود بالمفهوم الضيق M1 والذي يشمل النقد المتداول والودائع تحت الطلب، وهناك المفهوم الواسع M2 ويشمل M1 بالإضافة للودائع لأجل.

- سعر الفائدة

إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي سوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة والعكس عند الانخفاض.

- التضخم والكساد التضخمي

إن ارتفاع الأسعار (أسعار السلع والخدمات) في دولة معينة مع بقاء الأسعار ثابتة في الدولة الأخرى سيؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة، والعكس عند انخفاض الأسعار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

- السياسات الضريبية

إن ارتفاع معدلات الضريبة في بلد ما سوف يؤدي إلى تخفيض الإنتاج والدخول والصادرات ويؤثر سلباً على سعر صرف عملة تلك البلد.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 51، 52.

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاط الاقتصادي للدولة من خلال تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي. وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها والتي نذكر منها مايلي:¹

1 - وظيفة قياسية

حيث يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية.

2- وظيفة تطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الاستيرادات بسعر أقل من الداخل، حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف. كما أنه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع على توفير وتأمين إستيرادات معينة ذات أهمية للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إتباع أسعار صرف ملائمة تعمل على تشجيع إستيرادات معينة، وبالعكس حيث من الممكن عرقلة إستيرادات غير مرغوب فيها بواسطة سياسة سعر الصرف.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فقد أحدث ارتفاع سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال أمريكا على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص بالمقارنة مع السيارات الأمريكية، إضافة إلى ما تحويه من تقنيات، وهذا ما أدى إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة، وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

3- وظيفة توزيعية

إن سعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري.

¹ مينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2010، 2011، ص ص 8، 9.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة رفع القيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان، إذ أن ذلك يجعل البلدان المستوردة تدفع زيادة على الاستيرادات توازي نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة، كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤثر سلباً على حصيلة العملات المتحققة في ذلك البلد من قبل البلدان الأخرى في حالة تصدير هذه الأخيرة منتجاتها إلى البلد الأول.

المبحث الثاني: أسواق الصرف الأجنبي

يعتبر سعر الصرف أداة هامة في تسريع وتسهيل أداء المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين عبر مختلف دول العالم، وقصد تنظيم عمليات تبادل العملات ما بين مختلف الأعوان الاقتصاديين من أفراد وبنوك، شركات وحكومات لا بد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات في أحسن الظروف.

وعليه سيتم في هذا المبحث التعرف على سوق الصرف الأجنبي في ثلاث مطالب كمايلي:

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وخصائصه؛

المطلب الثاني: أنواع ووظائف سوق الصرف؛

المطلب الثالث: المتدخلون الأساسيون في سوق الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وخصائصه

أولاً: مفهوم سوق الصرف

يعد سوق الصرف المكان الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية المختلفة عبر مختلف أنحاء العالم، حيث تعددت التعريف حول مفهوم سوق الصرف إلا أن معظمها يدور حول فكرة واحدة.

فقد تم تعريف سوق الصرف بأنه المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية.

أوبعبارة أخرى هو الإطار المؤسسي الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها، كما أنه بمثابة الوسيلة

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات المختلفة.¹

يتحدد سوق الصرف بناء على رغبات وتغيرات المشترين والبائعين للعملات الدولية، وقد يتقيد بتدخلات من سياسات الحكومة الهادفة إلى التثبيت الكلي والجزئي لأسعار الصرف.²

ويمكن تعريف سوق الصرف أيضا بأنه ليس بورصة منظمة مثل بورصة الأوراق المالية، فليس له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما أنه لا يقتصر على بلد واحد، وبالتالي فهو عبارة عن ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبائع الصرف الأجنبي. ومن بين أهم مراكز الصرف الأجنبي نجد: لندن، نيويورك، زيورخ، فرانكفورت، سنغافورة، وهونغ كونغ.³

ثانيا: خصائص سوق الصرف

يقوم سوق الصرف بعملية تسهيل تبادل العملات ويسمح بنقل القوة الشرائية للعملة من بلد لآخر من خلال عملية العرض والطلب، ومنه تحديد أسعار جميع العملات، وبالتالي فمن الخصائص الهامة التي يتميز بها نذكر مايلي:⁴

- وجود المعلومات التي تسمح بالمقابلة بين العرض والطلب على العملة الصعبة وتوفر المعلومات المتخصصة والضرورية فيما بين المتعاملين؛

- تتحدد الأسعار من خلال معدلين، معدل الشراء في السوق ومعدل البيع؛

- تواجد المشاركين في سوق الصرف: البنوك والهيئات المالية، السماسرة، تجار العملة.... الخ؛

- إن سوق الصرف سوق مجازي لا يوجد فعلا داخل حدود الدولة، فسعر العملة المحلية يتحدد بالنسبة لجميع العملات بكل الدول؛

¹ زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة وهران، 2012، 2013، ص 30.

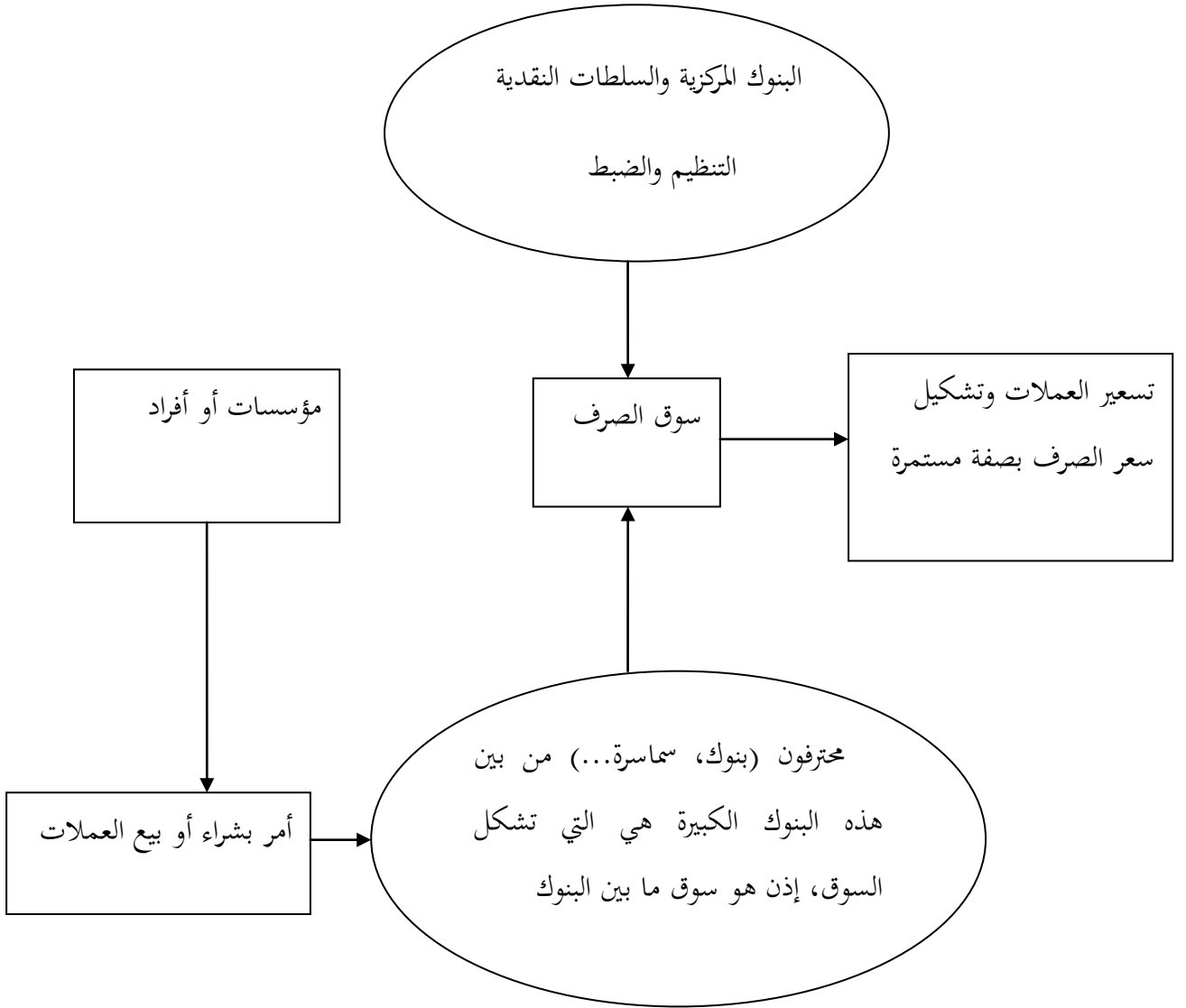
² وليد صائي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 183.

³ هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2011، 2012، ص 28.

⁴ فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، بدون سنة، ص 42، 43.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

الشكل (1): هيكل سوق الصرف



المصدر: سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، 2010، ص 39.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

المطلب الثاني: أنواع ووظائف سوق الصرف

أولاً: أنواع سوق الصرف

تقسم أسواق الصرف بحسب نوع العمليات الجارية فيها، وتقسم هذه العمليات بذاتها حسب مدتها أو فترتها الزمنية التي جرت فيها، حيث يقسم سوق الصرف إلى سوق صرف عاجل (آني) وسوق صرف آجل، وفيهما يتحدد سعر الصرف بنوعيه (الجاري والآجل).

✓ سوق الصرف العاجل

ويقصد به أن العملية يتم الاتفاق عليها طبقاً للسعر الحالي أو العاجل (Spot Rate) ولكن دفع واستلام الصرف الأجنبي يتم خلال يومين من أيام العمل بعد اليوم الذي تم فيه الاتفاق، وذلك حتى يتسنى للمتعاملين إرسال تعليمات الخصم، وبالإضافة إلى حسابات البنوك في الداخل والخارج.¹

وتعد العمليات الآنية (العاجلة) هي الأكثر أهمية في سوق الصرف وتستحوذ على الاهتمام الأكبر، لأن تحركاتها مستمرة فضلاً عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات. وعادة ما يتم التسليم والتسلم للعمليات المبيعة خلال يومي عمل عدا يوم التعاقد على العملية. وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في اليوم التالي، وهناك حالات يتم فيها التسليم في نفس اليوم. وأسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الآجلة، وإن كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الآنية والآجلة، وتستخدم سوق الصرف الآني كأساس للتسويات الدولية.²

• خصائص سوق الصرف العاجل

يتميز سوق الصرف العاجل بعدة صفات منها:³

- العمليات الفورية تمثل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي، وفي دراسة لبنك التسويات الدولية

¹ محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 246.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 34.

³ زيان بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

عام 1992 أشارت إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي يبلغ حوالي 930 مليار دولار؛

- تسعير العملات يكون بالدولار حتى لو كان غير مشترك في الصفقات كأن يباع جنيه إسترليني مقابل مارك ألماني، ولا تتم هذه الصفقة إلا إذا كان هذا السوق للصرف في نيويورك مفتوحاً؛

- تنشيط سوق الصرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستمرة، بسبب الاختلاف الزمني بين المراكز المالية الدولية؛

- تلجأ البنوك التجارية إلى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة من خلال بيع وشراء العملات، ومنه التأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعاً وانخفاضاً، خاصة في ظل نظام التعويم الحر؛

- سوق الصرف العاجلة في بعض الدول يتكون من جزئين: سوق الصرف الرسمي، وسوق الصرف الموازي

✓ سوق الصرف الآجل

هو عبارة عن سوق لبيع وشراء العملات الأجنبية على أن يتم التسليم في موعد لاحق في المستقبل، ويتم الدفع على أساس معدل للصرف يتحدد في الحاضر. ويتخذ التجار وضع التسليم الآجل عند شراء عملة لا يتصف سعرها بالثبات، وذلك لتقليل الريبة والمخاطرة التي تحيط بأعمالهم التجارية على المدى الطويل إلى الحد الأدنى، ومن أكثر المعاملات شيوعاً تلك التي تتم بين البنوك وتكون مدتها شهر، ثلاثة أو ستة أشهر.¹

• خصائص سوق الصرف الآجل

يتميز سوق الصرف الآجل بالخصائص التالية:²

- العقود في هذا السوق نمطية، حيث تكون لفترات مختلفة، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر وحتى سنتين؛

- إمكانية تمديد العملة الآجلة من خلال إجراء عمليتين هما: عملية عاجلة لأجل ترصيد العملة الآجلة الأولى؛

أخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق وفي يوم التمديد؛

- لا يوجد سعر آجل رسمي؛

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة مجد الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 171.

² زيان بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عملية المضاربة بقوة؛

- لا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة.

والجدول التالي يمثل حجم معدلات المعاملات اليومية في أسواق الصرف

جدول رقم (04): المعدلات اليومية للمعاملات (بليون دولار)

نوع المعاملات	أكتوبر 2015	أكتوبر 2016
المعاملات الفورية	723	755
مبادلات الصرف الأجنبي	999	1041
مبادلات العملات	33	33
خيارات الصرف الأجنبي	103	109
مجموع دوران الصرف الأجنبي	2111	2213

La source :<http://www.bankofengland.co.uk/markets/pages/forex/fxjsc/default.aspx#surveys>.

Visité le 18-04-2017 à 16:10.

ثانيا: وظائف سوق الصرف

يقوم سوق الصرف بعدة وظائف هامة والتي تسمح بنقل القوة الشرائية للعملة من دولة إلى أخرى، وبالتالي

يقوم سوق الصرف بثلاث وظائف أساسية وهي كمايلي:

1- التغطية

تعتبر التغطية دافعا رئيسا في ظهور أسواق الصرف لأجل، حيث تستعمل هذه الأخيرة في تغطية مخاطر الصرف الناجمة عن المعاملات الدولية التي تكون فيها التسوية المالية (الدفع في حالة الاستيراد والتحصيل في حالة التصدير) متأخرة، أي تحدث بعد فترة معينة. إذن التغطية هي عملية تهدف إما إلى إلغاء خطر الصرف أو تجنبه. هكذا يقوم المستورد للاحتماء ضد خطر الصرف الذي يتمثل في هذه الحالة في احتمال ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية (عملة الفوترة) باللجوء إلى سعر صرف العملة الأجنبية لأجل شراء العملة الأجنبية بمبلغ صفقة الاستيراد على أساس سعر للصرف يحدد الآن ولكن تبادل العملة يتم في تاريخ لاحق (عدم الاضطرار إلى دفع المقابل بالعملة الوطنية الآن). وعلى هذا الأساس يكون هذا المستورد على علم بالمبلغ الذي يدفعه بعملته الوطنية وذلك

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

مهما كان سعر صرفها عند تاريخ سداد صفقة الاستيراد. وبالمقابل يقوم المصدر باللجوء إلى سوق الصرف لأجل للاحتماء ضد خطر الصرف الذي يتمثل في هذه الحالة في احتمال تدهور سعر صرف العملة الأجنبية (عملة الفوترة). وفي سبيل ذلك يقوم ببيع العملة الأجنبية (مبلغ الصفقة) في سوق الصرف الآجل على أساس سعر للصرف يحدد الآن ولكن تبادل العملات يتم في المستقبل. وعليه فإن هذا المصدر يعرف الآن ما يحصل عليه من عملة وطنية يستلمها بعد مدة معينة وذلك مهما كان سعر الصرف في المستقبل (لحظة تحصيل قيمة الصادرات).¹

2- المضاربة

إن عملية المضاربة في سوق الصرف لها أهداف تختلف جذريا مع أهداف التغطية، فالمضارب يعرض نفسه لخطر الصرف على أمل تحقيق أرباح من تغيرات إيجابية لأسعار الصرف. وعليه فعمليات المضاربة لا تحركها العمليات التجارية (استيراد أو تصدير السلع أو الخدمات)، ولا العمليات المالية (إقراض أو اقتراض بالعملات الصعبة). فالمضاربة تتمثل في استباق التحسن المستقبلي لأسعار الصرف في تاريخ استحقاق معين، ولذلك نجد أن المضارب يتخذ إحدى الوضعيات إما البيع إذا توقع انخفاض في الأسعار، أو الشراء إذا توقع ارتفاع في الأسعار، ومهما كانت الوضعية التي يتخذها هذا المضارب فالأرباح أو الخسائر المحتملة غير محدودة.

إن عمليات المضاربة ذات خطر جد مرتفع لذا المديرية العامة لمختلف البنوك تطلب من وكلاء الصرف تخفيض هذا الخطر. فدور المضاربة في سوق الصرف هو ذو أثر معاكس، ففي فترات الأزمات المضاربون يعتبرون هم المسؤولين عن عدم استقرار أسعار الصرف والتي تؤدي إلى تقلص المبادلات النقدية العالمية، وعلى العكس فهم الذين يضمنون سيولة السوق ويتحملون خطر الصرف مثلهم مثل باقي المتدخلين في وضعية التغطية، لذا فعمليات المضاربة هي الطرف المقابل لعمليات التغطية، فبعض الاقتصاديين في العالم خاصة "فريدمان" يتمنون أن تكون عمليات المضاربة تبحث لتحقيق الأرباح والتي ينتج عنها استقرارا لأسعار الصرف

عندما تكون تكاليف المعلومات منخفضة وحواجز الدخول إلى السوق شبه منعدمة حيث يمكن للمضاربيين

الدخول والخروج بكل حرية إلى أسواق الصرف.²

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 222.

² شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 17.

وتسمى كذلك بالتحكيم، وهي عملية الاستفادة من فروق أسعار العملة في أسواق الصرف المختلفة، يقوم المراجح بشراء عملة ما أين يكون سعرها منخفضا ويعيد بيعها في المكان الذي يكون فيه سعرها مرتفعا مستفيدا من الفارق في السعر. وهناك مصرفيون مختصون في المراجعة (التحكيم) يفاضلون بين أسواق الصرف، مسترشدين بقيام التفاوت بين أسعار العملة الواحدة في تلك الأسواق. وتستمر هذه العملية إلى أن يتعادل السعرين. ولهذا كله يعتبر التحكيم وسيلة تجعل من سوقين للصرف سوقا واحدة بفضل حرية انتقال العملة بينهما.¹

تختلف عمليات التحكيم عن عمليات المضاربة في النقاط التالية:²

- الوقت: حيث يحاول المراجح الاستفادة من الاختلاف القائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في آن واحد، بينما المضارب يحرص نشاطه في سوق واحد لكن مع اختلاف الوقت؛
- درجة التأكد: يقوم المراجح بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد في أسواق الصرف المختلفة، أما المضارب فهو يتوقع اتجاهها معيناً لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توقعاته في هذا المجال؛
- تعدد الأسواق: عمليات التحكيم تكون في أكثر من سوق واحد للصرف، أما عمليات المضاربة تتم في سوق واحد للصرف.

المطلب الثالث: المتدخلون الأساسيون في سوق الصرف

يتميز سوق الصرف بخصائص متعددة هذا ما يدفع مختلف الأعوان الاقتصاديين إلى الإقبال عليه لتسوية معاملاتهم وتحقيق أغراضهم، فأى جهة تدخل سوق العملات الأجنبية تعتبر عضوا مشاركا في سوق الصرف، بغض النظر عما إذا كانت هذه الجهة بائعة أو مشتريّة للعملات الأجنبية، ومن الأعوان الذين يتدخلون في سوق الصرف نذكر:

¹ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص ص 123، 124.

² سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2009، 2010، ص 17.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

1- البنوك المركزية

تعتبر البنوك المركزية من أبسط وأهم العملاء في سوق العملات الأجنبية، وتعاملها يكون إما مشترية أو بائعة للعملات الأجنبية وذلك كجزء من إدارة احتياطات دولها وتغذية حسابات دولها من العملات الأجنبية. وأحيانا تكون البنوك المركزية بائعة أو مشترية للعملات الأجنبية لتنفيذ بعض السياسات المتعلقة بعملتها الوطنية مثل المحافظة على أسعار صرف عملتها ضمن حدود معينة. وتدخل البنوك المركزية حتى في ظل تقويم العملة إما مشترية للعملات الأجنبية أو بائعة لعملتها الوطنية عند حدوث طلب متزايد على العملة المحلية في السوق برفع سعرها عن الحد المرسوم من قبلها، أو بائعة للعملات الأجنبية ومشتريه لعملتها الوطنية عند حدوث طلب على العملات الأجنبية في السوق يخفض سعر عملتها عن هذا الحد الموضوع.¹

2- البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية مركز سوق الصرف حيث أن أغلبية المعاملات الدولية وبجزم معتبر تقيد في حسابات البنوك التجارية، وهذا في مختلف المراكز المالية، وبالتالي فإن أغلبية المعاملات بالعملات الأجنبية تستدعي تحويل إيداعات مكتتبه بمختلف العملات. وتستعين البنوك التجارية بأنظمة اتصال جد متطورة تمكنها وبطريقة سريعة من إيجاد المتعاملين معها في كل العمليات التي تحتويها قاعات الصرف، نجد خطوط هاتفية متعددة خاصة بالسماسة والبنوك الأخرى، التلكس وشاشات متصلة بوكالات الأنباء بهدف معرفة التسعيرة المطبقة في البنوك وكذا الإطلاع على المعلومات والمؤشرات الاقتصادية والمالية المحلية التي تمكن الصيرفي من معرفة أسعار العملات الأجنبية المطبقة في السوق والتدخل من خلال هذه التجهيزات. وتتعامل البنوك أيضا فيما بينها من خلال السوق البيني (marché interbancaire) أين تتحدد أسعار صرف تستعملها إلا البنوك وتسمى بأسعار صرف الجملة التي تكون أكثر ملائمة بالنسبة لأسعار الخواص، والفرق بين السعيرين يمثل علاوة عن الخدمات التي يقدمها البنك.²

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 59.

² زيان بغداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

3- المؤسسات المالية غير البنكية

أدى ظهور الاحتلال في الأسواق المالية منذ سنوات قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وبلدان أخرى إلى دفع المؤسسات المالية غير البنكية كي تقدم خدمات كثيرة لزبائنهما، حيث أن أغلب هذه الخدمات متعلقة بالمعاملات بعملات أجنبية، نجد من بين المؤسسات المالية غير البنكية الفروع المالية للمجموعات الصناعية، صناديق المعاشات، صناديق التقاعد، شركات التأمين.... الخ.¹

4- الزبائن الخواص

هم لا يتدخلون مباشرة في أسواق الصرف فهم يشترون ويبيعون العملات متوجهين إلى المصارف التي تمارس نشاطا في سوق الصرف أو لاجئين إلى السماسرة في هذا السوق وتشتمل على ثلاث فئات:²

__ الأفراد الذين يبقى تأثيرهم هامشيا إلى حد بعيد؛

__ المشروعات الصناعية والتجارية؛

__ المؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في أسواق الصرف.

5- السماسرة

يهدف سماسرة العملات الأجنبية إلى التوفيق بين رغبات المشتريين والبائعين للعملات الأجنبية مقابل حصولهم على عمولة. فسماسرة العملات الأجنبية ليسوا تجارا لأنهم لا يشترون ولا يبيعون العملات الأجنبية لحسابهم، وعندما تعقد صفقة تعامل، السماسر ينصح الطرفين المعنيين خصوصا البنوك، فالسماسر يقدم خدمة للسوق ما بين البنوك، وهم يقدمون خدمات لعملائهم في نصحتهم وإيجاد أفضل الأسعار لهم للشراء والبيع.

كذلك يتعامل الوسطاء في الأسواق المستقبلية نيابة عن عملائهم مقابل عمولة أيضا، ومقابل إرشاد العملاء إلى إيجاد الأسواق والأسعار الأفضل.³

¹ سعيد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010، 2011، ص 10،

³ إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 25.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

جدول رقم (05): بعض المؤسسات المالية المشاركة في أسواق الصرف

Bank of America Merrill Lynch	Lloyds Banking Group
Bank of New York Mellon	National Australia Bank
BNP Paribas	Royal Bank of Canada
Crédit Agricole CIB	Société Générale
Crédit suisse	State Street
Deutsche Bank	Morgan Stanley

La source :<http://www.bankofengland.co.uk/markets/pages/forex/fxjsc/default.aspx#surveys>.

Visité le 19-04-2017 à 16.30.

الفصل الأول: سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

خاتمة الفصل الأول

يعتبر سعر الصرف أداة هامة تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي للدول وذلك من جوانب مختلفة، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا نتيجة لتطور عمليات التجارة الخارجية والتي تستدعي القيام بعملية تبادل العملات إما من أجل التصدير أو الاستيراد، أو من أجل إقامة علاقات اقتصادية بين الدول على الصعيد العالمي.

فمن خلال ما تطرقنا إليه تبين لنا أن أسواق الصرف هي الأخرى تلعب دوراً مهماً حيث تشهد هذه الأخيرة حركة كبيرة من التعاملات اليومية إما بقصد المضاربة أو المراجعة أو التغطية، حيث أن لكل متعامل اقتصادي هدفه الخاص به والذي يسعى إليه من وراء دخوله لسوق الصرف. فأسواق الصرف في الآونة الأخيرة تعتبر الملجأ الأخير الذي يستطيع من خلاله المتعاملون تسهيل وتسريع معاملاتهم مع الغير لتحقيق مختلف الأهداف المرجوة.

الفصل الثاني

مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

تمهيد

تعرض عمليات الصرف الأجنبي التي تقوم بها البنوك ومختلف الأعوان الاقتصاديين مخاطر متعددة، حيث تختلف هذه المخاطر باختلاف نوعها سواء من حيث طبيعتها أو من حيث عمليات النقد الأجنبي التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

إن ظهور هذه المخاطر بشكل مستمر يؤدي إلى عرقلة عمليات التجارة الخارجية، حيث أن ظهورها يكون بسبب عدم المعرفة الدقيقة والمسبقة بالتوقعات المستقبلية بشأن أسعار الصرف، مما يؤدي إلى ظهور صعوبات كثيرة في عملية تداول العملات سواء على المستوى المحلي أو على مستوى العالم الخارجي.

وهنا جاءت الضرورة إلى القيام بإدارة هذه المخاطر بدءاً من قياسها ومعرفة أسباب ظهورها، إلى تسييرها حتى لا يكون تأثيرها سلبياً على نشاط البنوك ومختلف الأعوان الاقتصاديين. وعليه فإن الإدارة الفعالة لتسيير خطر الصرف تتطلب وجود تقنيات مختلفة حيث تختلف في حد ذاتها من حيث طريقة العمل بها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، حيث يكون الهدف واحد وهو التغطية والتحوط من خطر الصرف الأجنبي.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على مخاطر الصرف الأجنبي من حيث قياسها وإدارتها وذلك في

مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مخاطر الصرف الأجنبي؛

المبحث الثاني: تقنيات إدارة خطر الصرف الأجنبي.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

المبحث الأول: مخاطر الصرف الأجنبي

تتعرض البنوك ومختلف المؤسسات العاملة في مجال التجارة الخارجية إلى خطر الصرف الأجنبي والناجم عن التقلبات المستمرة التي تشهدها أسعار الصرف من وقت لآخر وذلك لنقص المعرفة الصحيحة عن التطورات المستقبلية لأسعار الصرف، وهذا ما يؤثر على طبيعة عمل هذه البنوك والمؤسسات الأخرى وبالتالي على النشاط الاقتصادي للدولة ومنه على النمو والتنمية الاقتصادية.

في هذا الصدد سيتم في هذا المبحث التعرف على مفهوم مخاطر الصرف ونشأتها، أنواع خطر الصرف، وكذا طرق قياس خطر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر الصرف ونشأتها

أولاً: مفهوم مخاطر الصرف

يعد خطر الصرف من الأخطار التي تؤثر بشكل كبير على عمل البنوك، حيث أن هذه الأخيرة تعمل بشكل كبير في مجال المتاجرة بالعملة مع مختلف الأعوان الاقتصاديين والعالم الخارجي.

ويمكن تعريف مخاطر الصرف بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات في أسعار صرف العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، أما في حالة العكس أي أن المطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات منها فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لتلك العملة.¹

إن خطر الصرف يتكون من خسارة ممكنة ناتجة عن التغير في سعر العملات، وعليه فهو يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية لمختلف المؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم للنشاطات لتلك المؤسسات.²

¹ أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، 2013، ص 11.

² آسيا قاسمي، حمزة فيلاي، إدارة المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12، 13 ديسمبر 2011، ص 03.

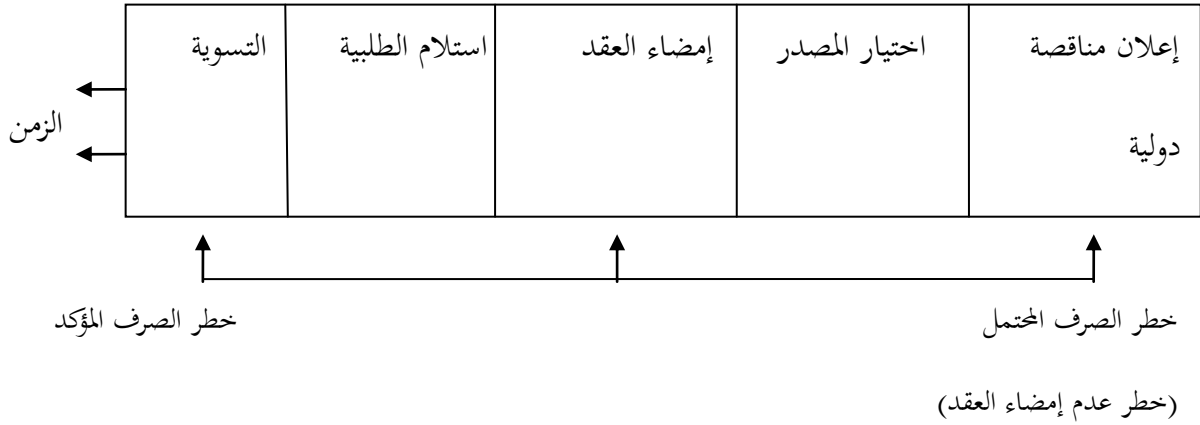
الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

عموماً إن خطر الصرف يحدث بسبب التقلبات التي تمس أسعار العملات الأجنبية حيث تحدث الفروقات نتيجة ربط إيرادات ونفقات البنك بمؤشرات مما يتسبب في وقوع خسائر. ويأخذ البنك في هذه الحالة إما المركز الطويل أو القصير من أجل عملة ما وتاريخ معين، حيث يأخذ البنك مركز قصير الأجل عندما تكون خصومه أكبر من أصوله، ويكون المركز في صالح البنك إذا انخفضت أسعار الصرف، وفي غير صالحه إذا ما ارتفعت أسعار العملات. ويأخذ مركز طويل الأجل عندما تكون أصوله أكبر من خصومه، ويكون المركز الطويل في صالح البنك عند ارتفاع أسعار العملات، وفي غير صالحه عند انخفاضها.¹

ثانياً: نشأة خطر الصرف

إن خطر الصرف لا ينشأ مباشرة عند إتمام أو إبرام العملية التجارية أو المالية المقومة بالعملة الأجنبية الذي يعتبر حينها خطر محقق، بل ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن عمليات التصدير أو الاستيراد أو التفاوض بشأن إبرام عقد قرض بالعملة الأجنبية، وهو ما يسمى بخطر سعر الصرف المحتمل أو المتوقع، ويمكن بيان مراحل خطر الصرف كما يلي:

الشكل رقم (2): الإجراءات التجارية وخطر الصرف



المصدر: عبد الحق بوعتروس، مداخلته بعنوان تقنيات إدارة خطر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، بدون سنة، ص 3، 4.

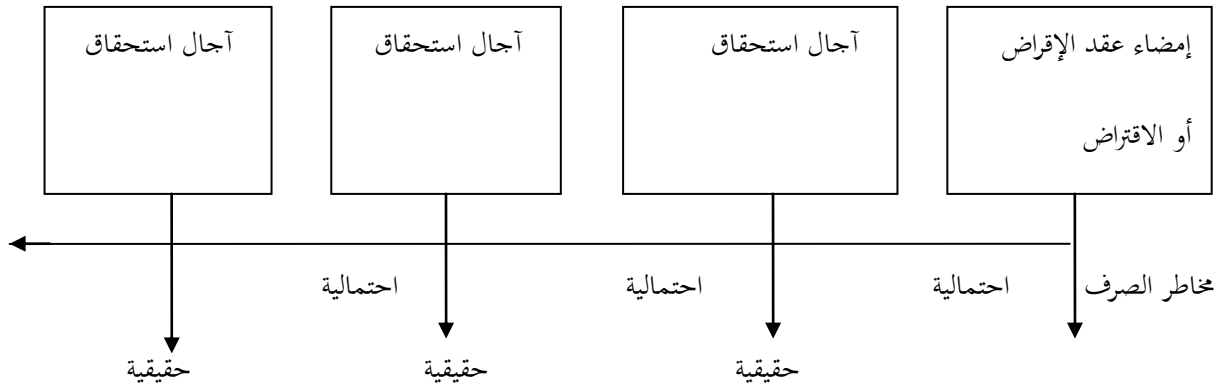
¹ سمية العريان، إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية وفقاً لاتفاقية بازل 2، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2008، 2009، ص 13.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

من خلال الشكل السابق يتبين لنا بأن خطر الصرف مرهون بعامل الزمن حيث يبدأ مباشرة منذ الإعلان عن مناقصة دولية وذلك بهدف اختيار المتعامل الأمثل، إلى غاية الاتفاق النهائي وإتمام التسوية. ومن خلال هذه المراحل تكون أسعار الصرف متقلبة وغير مستقرة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تأثيرات خارجية والتي تكون أحيانا غي مرغوبة مما يزيد من حدة الخطر بالنسبة لأسعار الصرف.

عند التفاوض بشأن إبرام عقد قرض بالعملة الأجنبية إذا كان الاقتراض موجه لتمويل الاستثمار الذي ينتج عنه تدفقات نقدية بنفس العملة الصعبة، فهنا لا يظهر خطر الصرف، وتسمح هذه التدفقات بتسديد الديون. أما إذا كان الاقتراض بالعملة الصعبة موجه لتمويل الاستثمار الذي ينتج عنه تدفقات نقدية بعملة مختلفة هنا ينشأ خطر الصرف، وذلك عند إبرام عقد الإقراض أو الاقتراض وبالتحديد عند إجراء عمليات الخزينة، ويمكن توضيح ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم (3): الإجراءات المالية وخطر الصرف



المصدر: علي عباس إبراهيم، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011، 2012، ص 31.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

من الواضح أن المدة الأساسية للمخاطر يمكن أن تمتد أو تنقلص إذا كانت الاستحقاقات التعاقدية معدلة، وهذا ما يحدث في العمليات المالية حيث يمكن التمييز بين حالتين: حالة الإقراض، وحالة الاقتراض.

بالنسبة للمقرض: يتعرض لمخاطر الصرف في حالة انخفاض قيمة العملة الصعبة التي يتم إقراضها للمقرض، ويزول خطر الصرف بالنسبة للمقرض عند استلام العملة الصعبة عند آجال الاستحقاق.

أما بالنسبة للمقترض: فهو يتعرض لمخاطر الصرف عند حصوله على قرض بالعملية الصعبة، والتزامه بدفع مبلغ أكبر من الذي اقترضه في حالة ارتفاع قيمة العملة الصعبة. ويزول خطر الصرف بالنسبة للمقترض عند دفع العملة الصعبة مقابل العملة المحلية عند آجال الاستحقاق.¹

المطلب الثاني: أنواع خطر الصرف

هناك عدة أنواع لخطر الصرف ويمكن تمييزها كمايلي:

أولاً: مخاطر الصرف حسب طبيعتها

✓ مخاطر الصفقات

تبدأ مخاطر الصفقات بالتزام (أو نية) ما للحصول على دخل بالعملية الأجنبية، أو لسداد مبلغ بالعملية الأجنبية في تاريخ محدد في المستقبل، على أن يتم تحويل دخل العملة الأجنبية إلى عملة أخرى غالباً ما تكون العملة المحلية. ويتم سداد مدفوعات العملة الأجنبية عن طريق شراء الكم المطلوب من العملة في مقابل العملة المحلية، وتتمثل مخاطرة العملة في أن الدخل النقدي من العملة المحلية قد يصبح أقل من المتوقع أو أن تصبح المدفوعات النقدية بالعملية المحلية أعلى مما كان متوقعاً. وقد تكون للخسائر الناجمة عن التحركات العكسية لسعر الصرف أثر ملحوظ على صافي الأرباح، حيث تكون المخاطرة لفترة قصيرة أو قد تمتد لفترات طويلة. وتعد مخاطرة العملة مخاطرة مزدوجة أي ذات وجهين، حيث أن أسعار الصرف تتحرك بصورة إيجابية أكثر من تحركها بصورة عكسية في أثناء فترة التعرض للمخاطرة، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب أو أرباح غير متوقعة.²

¹ علي عباس إبراهيم، مرجع نفسه، ص 31.

² برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 07.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

✓ المخاطر التشغيلية

تختلف المخاطر التشغيلية عن مخاطر الصفقات فهي لا تشبهها، حيث أن مخاطر الصفقات تمتاز بسهولة تحديدها (بشكل مباشر من خلال عقود الصفقات)، فالمخاطر التشغيلية تعتمد على تقييم أثر التغيرات في سعر الصرف على الصفقة التي لم يتم الاتفاق عليها بعد، ولتحديد هذه المخاطر يكون من الضروري قياس التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استجابة للتغيرات في سعر الصرف، وطالما أن الأسعار غير موضوعة أو محددة في الصفقة المستقبلية تعتمد المخاطر التشغيلية على أسعار الصرف الحقيقية، وتعرف على أنها تأثير التغيرات غير المتوقعة لأسعار الصرف في التدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات الحقيقية للمؤسسة ومركزها التنافسي.¹

✓ مخاطر التحويل

تنشأ مخاطر التحويل نتيجة لمتطلبات التقرير المالي للحصول على حسابات مجمعة لمجموعة من المؤسسات، ولتحويل الوضع المالي الخاص بالفروع الأجنبية التابعة للمؤسسة إلى عملة الشركة الأم، وبناءً على ذلك فإن الاستثمارات في الفروع الأجنبية يجب أن يتم تحويلها لمبلغ مكافئ لعملة الشركة الأم في المجموعة. فإذا انخفضت قيمة عملة أحد الفروع الأجنبية للمجموعة، فإنه يستعين على المجموعة أن تذكر في تقريرها أنه قد وقعت خسارة في استثماراتها بالعملة الأجنبية.²

يطلق على مخاطر التحويل أحياناً بالمخاطر المحاسبية، فهي تقيس التغيرات المحتملة بملكية المالكين التي تنشأ من الحاجة إلى تحويل الكشوفات المالية بالعملة الأجنبية للفروع الأجنبية إلى عملة موحدة لتوحيد الحسابات، وقد عرفت هذه المخاطر بأنها المخاطر التي تتعرض لها قيم الموجودات والمطلوبات والمصاريف والأرباح بالعملة الأجنبية عند تحويلها بأسعار صرف محددة إلى العملة المحلية في تاريخ مستقبلي محدد.³

¹ اعتصام جابر الشكرجي، محمد علي إبراهيم العامري، إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات النحوظ المالي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثامن، العدد 23، 2013، ص 25.

² برايان كويل، مرجع سبق ذكره، ص 09.

³ اعتصام جابر الشكرجي، محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

ثانيا: مخاطر الصرف من حيث عمليات النقد الأجنبي

تقوم المصارف برصد المخاطر المترتبة على عمليات الصرف الأجنبي والتقليل من آثارها السلبية إذا ما استعانت بمتعاملين ذوي الخبرة في مجال عملهم، ومتخصصين في إدارة عمليات السوق النقدي. ويمكن تلخيص هذه المخاطر فيما يلي:

✓ مخاطر الصرف التي تترتب على التغيرات التنظيمية

تتعلق هذه المخاطر بالتعاملات الأجنبية سواء بالنسبة للبنوك أو المشروعات التجارية، فلو وضعت الدولة نظام صرف مزدوج لعملتها يحدد سعر صرف للعملة مقابل العملات الأخرى، كأن يكون هناك سعر يحدده العرض والطلب، ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية، فيصب السعر الأول على العمليات التجارية والثاني على العمليات المالية. وهناك قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسبب اختلاف سعر الصرف، إذن تتعلق هنا مخاطر الصرف بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة وتؤثر على سعر الصرف، وبالتالي على رصيد العملات الأجنبية الموجودة بحوزة المتعاملين الاقتصاديين.¹

✓ الخطر الائتماني

عمليات الصرف تتم في الغالب بعقود ينص فيها على تبيين العملة المشتراة والعملة المباعة، وسعر الصرف الذي تم الاتفاق عليه وتاريخ التسليم. والمخاطر تنشأ في هذه الحالة من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزاماته، فقد يحدث أن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، وأشهر عملية من هذا النوع حدثت عام 1974 عندما أعلن أحد البنوك الخاصة في ألمانيا الغربية إفلاسه، وهذا النوع من الخطر يماثل خطر التوقف عن الدفع أو بالخطر الرأسمالي، ويعتبر هذا الخطر كبيرا بالنسبة لسوق رأس المال.²

¹ علي عباس إبراهيم، مرج سبق ذكره، ص 32.

² مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2011، 2012، ص 45.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

✓ المخاطر المالية (مخاطر تقلبات أسعار العملة)

من المتعارف عليه دولياً أن أسعار العملات تتغير يومياً بحوالي 1% عندما تكون الأسواق هادئة ومستقرة، ولكن ينقلب الوضع لتصل نسبة التغير في الأسواق المالية يومياً إلى نسب مرتفعة، وعادة ما تكون البنوك لديها مراكز مفتوحة (مكشوفة) في سوق العملات الأجنبية، وكلما كانت هذه المراكز كبيرة كلما كانت نسبة المخاطرة كبيرة. وقد يكون البنك قام ببيع عملة معينة ولم يطمع بتغطية مركزه المفتوح، ويحدث أن تنقلب الأسعار سلبيًا فيجد البنك نفسه في خسارة قد تؤدي إلى إفلاسه، كما حدث في بنك بيرينج 1996 وبنك لوغانو في سويسرا عام 1976، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى تغيرات أسعار صرف العملات غير المتوقعة من طرف المسيرين.¹

✓ خطر الصرف الإداري

الخطر الإداري هو خطر النشاط اليومي بوقوع بعض الأخطاء في حساب العملة الأجنبية عندما يلجأ المتعامل لبيع عملة أجنبية غير مطلوبة ويشتري مقابلها عملة أجنبية أخرى أو يدرج سعر الصرف الخاطئ، أو أن توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريقة الخطأ إلى حساب آخر. كما قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجري عادة مرة كل شهر، وتختلف أساليب إعادة التقييم إلا أنه يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات على أساس أعلى سعر أعلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.²

¹ عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة ومالية دولية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، 2016، ص 34.

² علي عباس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

المطلب الثالث: طرق قياس خطر الصرف

قبل أن تقوم البنوك أو المؤسسات بتسيير خطر الصرف وتغطيته تقوم أولاً بتقدير هذا الخطر وذلك للتقليل منه وتخفيضه إلى أدنى مستوى. ويتم عملية التقدير عن طريق معرفة وضعية الصرف والتي من خلالها تؤخذ القرارات المتعلقة بتسيير خطر الصرف.

تعريف وضعية الصرف

تعرف وضعية الصرف على أنها الوثيقة التي تتولى مهمة جرد المبالغ بالعملات الأجنبية المستحقة والواجبة الدفع، والتي تنجم عن الالتزامات المختلفة للبنوك أو المؤسسات الأخرى، ويتم هذا الجرد تبعاً للأجال والعملات، وقد تكون هذه الالتزامات مسجلة في الميزانية أو خارجها، وقد تكون كذلك عن عمليات مستقبلية، حيث أن وضعية الصرف توضح رصيد الأصول المتداولة والاستحقاقات بالعملة الأجنبية، وبالتالي تحديد حالة الصرف حالة بحالة للوصول إلى الوضعية الإجمالية لكل العملات.¹

فوضعية الصرف تهم كل الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا طبيعيين أو معنويين الذين يتعاملون بعملات أجنبية أو بأصول مالية محررة بعملات أجنبية. ويتم حساب وضعية الصرف لعون اقتصادي معين في لحظة زمنية معينة (t) وذلك وفقاً للصيغة الحسابية التالية:²

وضعية الصرف بعملة أجنبية ما = (مقدار العملة الصعبة الموجودة في حوزة العون الاقتصادي + المقدار من تلك العملة نفسها الذي من المنتظر أن يتحصل عليه العون الاقتصادي في تلك اللحظة) - (المقدار من نفس العملة الذي على العون الاقتصادي دفعها للغير).

ويمكن استخلاص من المعادلة السابقة مايلي:³

- إذا كانت المحصلة معدومة نقول بأن وضعية الصرف مغلقة بمعنى أنها حيادية، لا تأثير لها على العون الاقتصادي المعني، وهو ما يعني اقتصادياً أن العون الاقتصادي لن يتحمل أية مخاطر مهما كانت تقلبات سعر

¹ السعيد عناني، آثار تقلبات أسعار الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها (حالة مؤسسة الملح بسكرة)، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، منشورة، 2005، 2006، ص 77.

² مسعود مجيطنه، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص 99، 100.

³ مسعود مجيطنه، مرجع نفسه، ص 100، 101.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

صرف العملة حتى غاية اللحظة الزمنية لحساب وضعية الصرف.

- إذا كانت وضعية الصرف لا تساوي الصرف أي أنها أكبر أو أصغر من الصفر فقول عنها أنها مفتوحة، في هذه الحالة يكون العون الاقتصادي بصدد حالتين مختلفتين:

- إما وضعية صرف موجبة: وهن نقول أن العون الاقتصادي اتخذ وضعية طويلة، أي أنه دائن صافي بتلك العملة، والنتيجة هي أنه في حالة ما إذا عرفت العملة الأجنبية تحسنا فالربح هنا يزداد بازدياد درجة التحسن، والعكس تماما في حالة حصول انخفاض في قيمة العملة.
- أما وضعية الصرف السالبة: فهنا نقول أن العون الاقتصادي اتخذ وضعية قصيرة، أي أنه مدين صافي بهذه العملة. والنتيجة أنه في حالة ما إذا عرفت قيمة العملة تحسنا فإن ذلك يلحق خسارة، وتزداد هذه الخسارة بازدياد درجة التحسن، أما إذا عرفت قيمة العملة تراجعها فهنا سوف تتحقق مكاسب متناسبة مع درجة التراجع.

ويمكن تلخيص وضعية الصرف المختلفة في الجدول التالي:

جدول رقم (06): أثر وضعية الصرف

البيان	الحدث	النتيجة
وضعية صرف مغلقة	هناك ارتفاع في قيمة العملة	لا وجود لخطر الصرف
	هناك انخفاض في قيمة العملة	
وضعية صرف مفتوحة	هناك ارتفاع في العملة	وجود ربح
	هناك انخفاض في العملة	وجود
وضعية صرف	هناك ارتفاع في العملة	وجود خسارة
	هناك انخفاض في العملة	وجود ربح

المصدر: محمد العيد صلوح، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، 2015، ص 68.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

المبحث الثاني: تقنيات إدارة خطر الصرف الأجنبي

تسعى البنوك ومختلف المؤسسات إلى تفادي الأخطار الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، أو بالأحرى التقليل منها إلى أدنى المستويات. وتقوم البنوك بهذه العملية بعد قيامها بدراسة وضعية الصرف الخاصة بها دراسة شاملة ومعرفة مستوى الخطر الذي يعترضها حتى تتمكن من حماية نفسها من الخسائر المتوقعة.

وهنا تلجأ البنوك إلى أساليب التغطية ضد مخاطر الصرف حيث تختلف هذه الأساليب حسب طبيعتها، فهناك أساليب وتقنيات تتم على المستوى الداخلي، وهناك ما يتم على المستوى الخارجي.

وعليه سيتم تناول في هذا المبحث التعرف على تقنيات إدارة خطر الصرف الأجنبي، حيث تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب:

-المطلب الأول: ماهية إدارة مخاطر الصرف؛

-المطلب الثاني: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف؛

- المطلب الثالث: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف.

المطلب الأول: ماهية إدارة مخاطر الصرف

أولاً: مفهوم إدارة مخاطر الصرف

تعتبر عملية إدارة المخاطر من أهم العمليات التي تهتم بها البنوك ومختلف المؤسسات، وذلك للتحكم في حجم المخاطر والسيطرة عليها.

تعرف إدارة المخاطر على أنها استخدام أساليب التحليل المالي، وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية آثارها غير المرغوبة. وبالتالي فهي تعنى باستخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة على ضوء درجة المخاطر التي يمكن أن تحملها أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.¹

¹ عبد القادر شلال، علال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها لى اقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي أمحمد أولحاج، البويرة، يومي 26، 27 نوفمبر 2013، ص 03.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

أما بالنسبة لإدارة مخاطر الصرف فإن المحدد الرئيسي لإدارتها هي السياسات التي تضع قيودا على التعرض لمخاطر العملة، والتي يجب أن يعاد تقييمها بصورة منتظمة لعكس التغيرات المحتملة في تقلب أسعار الصرف. ولكن المستحيل فعليا في بيئة المتاجرة الديناميكية الطبيعية أن يحتفظ بنك يعمل بنشاط في أسواق العملة بمراكز مغطاة بكل العملات وفي كل الأوقات، حيث تتناوب المراكز القصيرة أو الطويلة بالعملات المختلفة، أي عد من الأوقات أثناء اليوم وفي أوقات معينة تحددها سياسة إدارة مخاطر العملة، حيث يقوم البنك بتحديد مراكزه المفتوحة ويتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتغطية تعرضات المخاطرة الزائدة. وتقتضي إدارة المخاطر بالنسبة لبنك يزاو عددا أكبر من المعاملات الفورية والآجلة كل يوم وضع إجراء رسمي لاحتساب المكاسب أو الخسائر غير المحققة يوميا على الأقل، وهذه الاحتسابات ينبغي أن تتضمن دفتر الصرف الأجنبي بأكمله، وهذا شرط مسبق للإدارة الفعالة، ويزود إدارة البنك بتصورات مستقبلية لعمليات الصرف الأجنبي بالبنك والمخاطرة المرتبطة بها.¹

ثانيا: أهمية: إدارة مخاطر الصرف

إن عملية إدارة مخاطر الصرف لها أهمية بالغة، لأنها تساعد في تفادي الخسائر الناجمة عن التقلبات المستمرة لأسعار الصرف، ولعل أبرز دواعي الاهتمام بإدارة مخاطر الصرف مايلي:²

— اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية الدولية (ظاهرة التدويل أو العولمة الاقتصادية) في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية خاصة وتحتكم إلى قانون السوق في جميع المجالات، مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر؛

— بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية المتعلقة أساسا بظهور متعاملين جدد في الساحة الدولية كدول جنوب شرق آسيا والصين، وما يرتبط بذلك من زيادة حدة التقلبات في أسواق الصرف لكثرة المعاملات؛

— إن التدفقات المالية والنقدية العديدة لمواجهة متطلبات التجارة والاستثمار في الدول الناشئة سوف تولد الحاجة الماسة إلى إستراتيجية جديدة لإدارة خطر أسعار الصرف؛

¹ نعيمة حضراوي، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، 2009، ص ص 34، 35.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 04، 05.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

__ تقلبات سعر الصرف يمكن أن يؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للبنوك أو المؤسسات دولية النشاط، بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

وهكذا فإن لإدارة مخاطر العملات الأجنبية أهمية بالغة في الوقت الراهن، وخاصة في الدول النامية وتلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي صوب النظام الحر، على الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية في الوقت ذاته، وهو ما استدعى إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة وبكل حذر وفعالية في نفس الوقت، وذلك من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن بما ينسجم ووضع البلدان النامية.

ثالثا: مراحل إدارة خطر الصرف

إن الإدارة الفعالة لتقلبات أسعار الصرف والمخاطر الناجمة عنها يجب أن تمر بعدة مراحل، وفيما يلي المراحل الخمسة لإدارة خطر الصرف وهي:¹

1_ تحديد خطر الصرف

يتم تحديد خطر الصرف بكل دقة سواء تعلق الأمر بعملية تجارية أو مالية، وفي هذا المجال يتم تحديد وضعية الصرف والتي قد تكون محاسبية عندما يكون الخطر مقاسا من واقع البيانات المالية والمحاسبية المحققة فعلا، كما يمكن أن تكون وضعية الصرف اقتصادية عندما يكون خطر الصرف مقدر، لأنه مبني على عناصر عدم اليقين أي يأخذ بعين الاعتبار التوقعات المستقبلية بشأن نشاط المؤسسة المتوقع.

2- اختيار مبادئ إدارة خطر الصرف

والتي تشمل الاستراتيجيات الممكنة لإدارة خطر الصرف، وينبغي اختيار أنسبها ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات إلى:

__ إستراتيجية التغطية الآجلة: وهي تنصب على إلغاء وضعية الصرف من خلال تحديد السعر الذي يباع به الرصيد إذا كان موجبا، أو يشتري الرصيد إذا كان سالبا؛

__ إستراتيجية المضاربة: وهي مرتبطة بالتوقعات المستقبلية بشأن أسعار الصرف وفيها نوع من المخاطرة، حيث

¹ إبتسام عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص ص 69، 70.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

يبني على أمل تحقيق أوضاع جيدة أو توقع تحسن في أسعار العملة؛

— الإستراتيجية الاختيارية: وهي الأكثر شيوعاً حالياً لدى الدول المتطورة، حيث تمكن المكلف بالخبزينة من معالجة التحركات المعاكسة لأسعار الصرف، وهي تشمل الإستراتيجيتين السابقتين معاً.

3- تحديد التقنيات والطرق المستخدمة ضمن الإستراتيجية المختارة

وفي هذا المجال نجد التقنيات المستخدمة للتحكم في مخاطر الصرف والتي قد تكون داخلية أو خارجية.

4- متابعة العملية الإجمالية

ويتم هذا من خلال مراجعة الأعمال السابقة وإجراء التعديلات اللازمة في أوانها، لأن ترشيد إدارة المخاطر المرتبطة بالصرف تتطلب التحليل والمتابعة المستمرين بغية تكيف أدوات التغطية بما يتماشى مع مستجدات السوق.

5- قياس ومراقبة الأداء بالنسبة للقائم بالأعمال في مجال تسيير الخبزينة

ويتم هذا من خلال قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالمعايير المحددة وتحديد الانحرافات إن وجدت بغية الوقوف على مراكز الضعف وتدعيم جوانب القوة عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة في أوانها.

المطلب الثاني: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف

تعدد التقنيات الخاصة المستخدمة في تغطية خطر الصرف وذلك للوصول إلى إدارة فعالة لهذا الخطر والتقليل من الخسائر الممكنة وتدنيتهما إلى أدنى المستويات. ومن بين التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف نذكر منها مايلي:

1_ اختيار عملة الفوترة

يقصد بعملة الفوترة أنها العملة التي يجرى بها عقد البيع أو عقد الشراء، ولتجنب التعرض لخطر الصرف الطريقة الأسهل هي الفوترة بالعملة المرجعية والتي في الغالب هي العملة الوطنية.

إن هذه الطريقة تلغي كل الشك لأن المصدر والمستورد الذي عقد الصفقة بعملته الوطنية يعرف بصفة أكيدة

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

المبلغ الذي سوف يستلمه أو يدفعه عندما يحين أجل الاستحقاق.¹

2- مركز إعادة الفوترة

مركز إعادة الفوترة هو في العموم وحدة أو فرع من الشركة متعددة الجنسيات، يهدف إلى مواجهة خطر الصرف. يتواجد هذا المركز غالباً في الدولة التي يكون فيها تسيير خطر الصرف أسهل لتحمله، بمعنى ليس في الدول التي لا تملك تقنيات خاصة بالصرف، أو تلك التي تعتبر فيها وسائل تغطية خطر الصرف ذات أهمية كبيرة (كسويسرا، لوكسمبورغ مثلاً)، كل فرع من الشركة متعددة الجنسيات يحرر فواتيره بالعملة الوطنية بأمر من مركز إعادة الفوترة، هذا الأخير يضمن تسديد الفاتورة وبعدها تسدد من قبل زبون الفرع، ونفس الشيء فالتسديدات بالعملة الصعبة لموردي الفروع الأجنبي يتم فوترتها باسم مركز إعادة الفوترة، هذا الأخير يستلم المقابل بالعملة الوطنية للفرع ويقوم بالتسديد بالعملة الصعبة للموردين. إن كل فروع تحرر فواتيرها بعملتها الخاصة، الأمر الذي يجنبها التعرض لخطر الصرف، فبصفة عامة مركز إعادة الفوترة يتحصل على عمولات من الفروع من أجل تغطية تكاليفه.²

3- إنشاء صندوق موازنة الصرف

هو عبارة عن احتياطي مكون من عملات أجنبية ومحلية موضوع تحت يد سلطة مركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة. فمهمته إذن هي أن يتدخل ليحفظ سعر صرف العملة عند مستوى معين، وقد كانت بريطانيا أول دولة أنشأت صندوق موازنة الصرف وذلك سنة 1935، وجعلت مهمته أن يعنى بأسعار الصرف ويتدخل ليمنع رفع سعر الجنيه الإسترليني ويحافظ على توازن الصرف.³

4- تعديل تواريخ المعاملات (التعجيل أو التأخير)

تقوم هذه العملية على مبدأ تعجيل أو تأخير الإيرادات والمدفوعات المقومة بعملة أجنبية، وهذا من أجل الاستفادة من ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، ويكون التعجيل أو التأخير حسب التوقعات المستقبلية لسعر الصرف. والجدول التالي يوضح سلوك كل كم المصدر والمستورد حسب توقعات تغيرات سعر الصرف.⁴

¹ محمد العيد صلوح، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ مراد بن ياني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁴ محمد العيد صلوح، مرجع سبق ذكره، ص 69، 71.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

جدول رقم (07): توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف

المصدر	المستورد	
تأخير الدفع	تعجيل الدفع	توقع ارتفاع العملة
تعجيل الدفع	تأخير الدفع	توقع انخفاض العملة

المصدر: عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة ومالية دولية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، 2016، ص 37.

5- المقاصة

حيث نجد نوعين من المقاصة وهما:¹

__ المقاصة الثنائية: مبدأ المقاصة هو القيام بمقاصة وضعيات الصرف لفرعين ينتميان إلى نفس المجمع متعدد الجنسيات، بما يؤدي إلى إظهار الوضعية الصافية لأحد الفرعين مقارنة بالفرع الآخر.

__ المقاصة المتعددة: يعد هذا النوع من المقاصة الأكثر استعمالاً عندما تكون العمليات بين الفروع متعددة، وبالتالي حجم التحويلات بين الفروع يكون منخفض لأن كل فرع لا يدفع أو يستلم إلا المبلغ الصافي لوضعيته السالبة أو الموجبة.

6- إدارة الأصول والخصوم

يعني هذا الأسلوب إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية، وذلك عن طريق زيادة المراكز المكشوفة للتدفقات الداخلة والمقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها، وفي نفس الوقت زيادة التدفقات الخارجة والمقومة بعملات من المتوقع تخفيض قيمتها، أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة إذا كانت مقومة بنفس العملة.²

¹ محمد العيد صلوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 72، 73.

² عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

المطلب الثالث: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف

تمثل التقنيات الخارجية للتغطية من خطر الصرف الأجنبي في مختلف التعاملات التي تتم على المستوى الخارجي وذلك في حالة عدم نجاعة التقنيات الداخلية. حيث يتم تصنيف هذه التقنيات إلى تقنيات تقليدية وأخرى حديثة.

أولاً: التقنيات الخارجية التقليدية لتغطية خطر الصرف

1 _ التغطية في السوق العاجلة

هذه الطريقة بسيطة وأكثر ميدانية وتقوم هذه التقنية على مبدأين:¹

- بالنسبة للمستورد الذي يواجه وضعية صرف قصيرة بالعملة الصعبة (A) أي الحقوق أقل من الالتزامات، يقوم بشراء المبلغ المستحدث لديه بالعملة الصعبة (A) ويوظفه في سوق هذه العملة خلال مدة الدين، وعند حلول أجل تسوية الدين بالعملة (A) يسترجع المستورد المبلغ الذي تم توظيفه لدفع دينه.

- بالنسبة للمصدر الذي يواجه وضعية صرف طويلة بالعملة الصعبة (B) أي الحقوق أكبر من الالتزامات، يقترض المبلغ المستحدث لديه وتحويله إلى عملته المحلية ثم توظيفه لأجل يعادل مدة الدين، وعند الاستحقاق يعرض المصدر قرضه بالعملة (B) يسترجع عملته المحلية التي تم توظيفها.

وتطرح هذه التقنية بعض العيوب كونها تعتبر مكلفة مادياً وبشرياً، فهي تتطلب وجود خبراء في ميدان الصرف وقاعات مجهزة بوسائل حديثة مثل قاعات الصرف، كما أنه لا يمكن استعمال هذه التقنية إلا في البلدان التي يوجد بها نظام الصرف الحر.

2- التغطية في سوق الصرف الآجل

تكون التغطية في سوق الصرف الآجل كما يلي:²

- من أجل التحوط ضد مخاطر الصرف المرتبطة بالانخفاض المحتمل للعملة فإنه يجب على المصدر البيع الآجل للعمليات المتعلقة بمبلغ التصدير.

¹ مراد بن ياني، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² محمد العيد صلوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 78.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

- ومن أجل التغطية ضد مخاطر الصرف المرتبطة بالارتفاع المحتمل للعملة فإنه يجب على المستورد الشراء الآجل للعملات المتعلقة بمبلغ الاستيراد. وأثناء عقد الاتفاق ليس من الضروري أن يكون لدى المتعاقد الأموال اللازمة، على اعتبار أنه لا يتم سحب المبلغ من حساب الزبون إلا بتاريخ الاستحقاق، لكن يجب أن يكون لديه خط قرض في البنك، كما أن سعر الصرف الآجل يتحدد وفق ثلاث عوامل:

سعر الصرف العاجل يوم التفاوض، تاريخ العملية، فارق معدل الفائدة بين العمليتين.

الفارق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف العاجل يدعى نقاط لأجل أو نقاط المبادلة. وبالتالي يتحدد سعر الصرف الآجل وفق المعادلة التالية:

$$\text{السعر الآجل} = \text{السعر الفوري} + \text{نقطة المبادلة}$$

إذا كان سعر الصرف الآجل - سعر الصرف العاجل < 0 نقول أنه يتم التفاوض على العملة بعلاوة.

أما إذا كان سعر الصرف الآجل - سعر الصرف العاجل > 0 نقول أنه يتم التفاوض على العملة بخصم.

3- القروض المتقاطعة بالعملة

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ وعمليتين مختلفتين، وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها واسترجاعها في تاريخ الاستحقاق. وعملية سواب الخاص بالعملة يمكن أن يكون محل تعاقد بين طرفين في نفس الدولة (مصدر ومستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة، ولكن هذه الحالة نادرة الوقوع وأغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك وزبائنه.¹

4- تأمين الصرف

العديد من شركات التأمين تقترح عقوداً للتأمين ضد مخاطر الصرف، فنجد على سبيل المثال الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (Coface)، هذه العقود تسيّر من طرفها لحساب الدولة الفرنسية، تهدف لضمان سير سعر صرف لعمليات التصدير أو الاستيراد مقابل علاوة ثابتة نسبة لمبلغ العملية المغطاة.²

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² محمد العيد صلوح، مرجع نفسه، ص 76.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

5- بعض التقنيات الأخرى

يمكن أن نلخصها فيما يلي:¹

- خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية: عندما يكون التسديد بموجب كمبيالة يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة، فإن المصدر قد يعمل على خصم هذه الكمبيالات لدى أحد البنوك في بلده أو في بلد المستورد، والحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي تولى عملية الخصم.
- اللجوء لشركات تحصيل الديون: وهو أن يتم بيع المستحقات المالية بالعملة الأجنبية إلى أحد شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لهذه الشركة.
- الحصول على ضمانات حكومية: لتغطية مخاطر الصرف تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف، وذلك مقابل قيام المصدر بسداد عمولة بسيطة للوكالة لكي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التخلف عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر.

ثانياً: التقنيات الخارجية الحديثة لتغطية خطر الصرف

وهي تتمثل في منتجات الهندسة المالية والمتمثلة في المشتقات المالية والتي يتم استخدامها استجابة لقيود معينة من أجل التقليل من مخاطر الصرف الأجنبي.

تعرف المشتقات المالية على أنها عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد)، والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والعملات الأجنبية.... الخ. وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد.²

وتتنوع المشتقات المالية المستخدمة في التغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف حسب طبيعتها وحسب

الغرض من استخدامها، ومن بين المشتقات المالية المستخدمة في التغطية ضد خطر الصرف نذكر ما يلي:

¹ سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر المحاسبية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 05

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

1- العقود المستقبلية والآجلة

العقود المستقبلية هي عقود تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية من أصل معين (عملات مثلاً) بسعر محدد مسبقاً، على أن يتم التسليم والاستلام في تاريخ لاحق في المستقبل. وعادة ما يلتزم كل من الطرفين بإيداع بنسبة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتعامل معه، وذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية، وذلك لحماية كل طرف من المشكلات التي قد تترتب على عدم مقدرة الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته اتجاهه.¹

والعقد المستقبلي هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد بشراء أو بيع عملة محددة بسعر محدد وتاريخ معلوم، والفكرة الأساسية في التغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية.²

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (08): وضعية الصرف في العقود المستقبلية

حالة المصدر وضعية صرف طويلة	حالة المستورد وضعية صرف قصيرة
_ ذمة بالعملة الأجنبية أو تدفق إيجابي بالعملة مستقبلاً.	_ ديون بالعملة الأجنبية أو تدفق مستقبلي سالباً بالعملة.
الخطر: انخفاض قيمة العملة.	الخطر: ارتفاع قيمة العملة.
بيع عقود آجلة في حالة الانخفاض فإن الربح المحقق يعوض الخسارة المحتملة في الحاضر والعكس صحيح	شراء عقود آجلة في حالة ارتفاع قيمة العملة فإن الربح المحقق يعوض الخسارة الحاضرة والعكس صحيح.

المصدر: عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان تقنيات إدارة خطر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة

الزيتونة، الأردن، بدون سنة، ص 11.

¹ علي عباس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

من مميزات العقود المستقبلية على العملات نذكر:¹

- قابليتها للتداول في السوق المنظم

فالعقود المستقبلية على العملات يتم تداولها في السوق المنظم مما يمكن صاحب العقد بترصيد وضعيته من خلال القيام بعملية معاكسة.

- نمطية العقود

يتم تداول العقود المستقبلية وفق آليات موحدة تحددها الإدارة المسؤولة عن السوق، سواء من حيث مبلغ العقد وتاريخ استحقاق كل عقد.

- وجود غرفة للمقاصة

كما في كل الأسواق المنظمة توجد غرفة للمقاصة والتي تمثل الجانب القانوني لكل العمليات، والضامن للسير الحسن لكل العمليات.

- إيداع ضمان أو هامش مبدئي

لحماية المتعامل سواء كان مشتري أو بائع فإن غرفة المقاصة تفرض علة كل متعامل إيداع ضمان في شكل هامش مبدئي يتراوح بين 1 و10% من مبلغ العقد حسب درجة حساسية العملة موضوع العقد لتقلبات السوق.

إن العقود الآجلة تشبه إلى حد كبير العقود المستقبلية إلا أن الاختلاف يكمن في بعض النقاط وهي موضحة في الجدول التالي:

¹ محمد العيد صلوح، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

جدول رقم (09): مقارنة بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية

وجه المقارنة	العقود الآجلة	العقود المستقبلية
نوع العقد	شخصية ويتم التوصل إليها بالتفاوض بين أطراف العقد.	نمطية وتتداول في سوق منظمة وهي البورصة.
ثبات السعر المحدد في العقد	يظل السعر ثابتا خلال فترة العقد، ويتم دفع المبلغ الإجمالي من المشتري إلى البائع في نهاية مدة العقد.	يتم مراقبة الأسعار بصفة يومية، وهذا يعني أن سعر العقد سوف يعدل كل يوم حسب تغيرات سعر الأصل محل العقد.
تسوية المكاسب والخسائر لأطراف العقد.	لا يتم مراقبة التحركات السوقية بصورة يومية، ولذلك لا توجد تدفقات نقدية قصيرة، كما لا توجد متطلبات هامش مبدئي.	تتم مراقبة التحركات السوقية في نهاية كل يوم تعامل، ولذلك فإن العقود المستقبلية يترتب عليها تدفقات نقدية قصيرة الأجل، حيث يتطلب الأمر إيداع هامش لكل من المشتري والبائع، وهذا الهامش سوف يعكس التحركات السعرية للأصل موضوع العقد، فمع كل تغير في السعر يحقق أحد أطراف العقد مكسبا يضاف للهامش ويجوز سحبه، ويحقق الطرف الآخر خسارة يجب إيداعها مرة أخرى ليصل الهامش إلى الحد المطلوب.
ضمانات تنفيذ الالتزامات الواردة في العقد.	نوايا أطراف العقد والملاءة التي يتمتعون بها.	تتطوي على مخاطرة ائتمان قليلة مقارنة بالعقود الآجلة.
	عادة ما تبرم هذه العقود ما بين مؤسستين ماليتين، أو مؤسسة مالية وأحد عملائها.	تكون أكثر سيولة من العقود الآجلة.

المصدر: سميرة محسن، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات،

منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006، ص 70.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

2_ عقود الخيار

يتمثل الخيار في عقد بين طرفين، أحدهما مشتري الخيار والآخر بائع أو محرر الخيار، وبموجبه يكون للطرف الأول أي المشتري الحق في أن يشتري إذا ما رغب من الطرف الثاني أي المحرر أو أن يبيع للطرف الثاني أصلاً معيناً بسعر معين، وفي تاريخ معين، أو خلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق، وذلك مقابل أن يقوم المشتري بدفع علاوة معينة للبائع.¹

_ خصائص عملية الخيار على العملة

هناك بعض الخصائص التي تميز الخيارات نذكر منها مايلي:²

_ نوع الخيار: إما خيار شراء call، أو خيار بيع put؛

_ المبلغ: قيمة العملة التي تكون إما call أو put؛

_ تاريخ الاستحقاق: كل خيار له تاريخ محدد؛

_ نوع الاستحقاق: عندما يكون الخيار صادر عن مؤسسة أوروبية يكون استخدامه إلا عند تاريخ الاستحقاق،

أما إذا كان الخيار أمريكي فيمكن استعماله في أي وقت بين تاريخ الشراء وتاريخ الاستحقاق؛

_ سعر الممارسة أو التنفيذ: وهو السعر لمضمون إذا تم استعمال الخيار؛

_ معدل العلاوة: مشتري الخيار يدفع علاوة محسوبة على مبلغ الخيار؛

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 298.

² رشيد شلال، مرجع سبق ذكره، ص 160.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

جدول رقم (10): مقارنة بين خيارات الشراء وخيارات البيع

مشتري العقد (المالك)		محرر العقد (البائع)		نوع العقد
الحقوق	الالتزام	الحقوق	الالتزام	
ينفذ أو لا ينفذ الخيار بالشراء للأصل محل التعاقد وسعر التنفيذ في موعد (أو قبل الانتهاء من الصلاحية)	دفع علاوة لحرر العقد تمثل تكلفة شراء الخيار.	يستلم علاوة تمثل تكلفة الخيار من مشتري الخيار.	بيع الأصل محل التعاقد للمشتري، وسعر التنفيذ في موعد (أو قبل الانتهاء من الصلاحية)	خيار الشراء
ينفذ أو لا ينفذ الخيار بالبيع للأصل محل التعاقد وبسعر التنفيذ.	دفع علاوة لحرر العقد تمثل تكلفة شراء الخيار.	يستلم علاوة تمثل تكلفة الخيار من مشتري الخيار.	شراء الأصل محل التعاقد من مالك الحق (إذا قرر التنفيذ) وبسعر التنفيذ.	خيار البيع

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 125.

يمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى خيارات الصرف للحد من أخطار الصرف على قيمة عائداتهم أو مدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقاتهم الناتجة عن التجارة الخارجية.

وبالتالي يختلف مبدأ التغطية حسب وضعية الصرف التي يمكن للمتعامل أن يتخذها فنجد:¹

أ_ تغطية وضعية الصرف القصيرة

ولتغطيتها ضد خطر ارتفاع أسعار صرف العملة التي يتم بها تحرير الدين، هنا يتم شراء خيارات شراء على العملة الصعبة (من قبل المشتري أو المستورد)، إذا كان في تاريخ الاستحقاق سعر التنفيذ أقل من السعر المستقبلي النقدي، هنا ينفذ الخيار ويتم شراء العملات الصعبة بسعر التنفيذ، أما في الحالة العكسية إذا كان سعر التنفيذ

¹ شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

أكبر من السعر المستقبلي النقدي هنا يتم التخلي عن الخيار والعملات الصعبة يتم شرائها بالسعر المستقبلي النقدي، وبائع الخيار هو خاضع كلية لقرارات المشتري.

ب_ تغطية وضعية الصرف الطويلة

من أجل تغطيتها ضد خطر انخفاض أسعار الصرف للعملة، هنا البائع أو المصدر يقوم بشراء خيارات بيع للعملات الصعبة. فإذا كان السعر المستقبلي النقدي أقل من سعر التنفيذ الخيار سوف ينفذ، أما في الحالة العكسية يتم التنازل عن الخيار والعمللة الصعبة تباع بالسعر النقدي.

ج _ امتيازات وحدود التغطية بخيارات الصرف

الخيارات تتوفر على امتيازات المرنة وعلى معوقات الخضوع للمعايير في الأسواق المنظمة. فالخيارات تسمح لحاملها في نفس الوقت بالتغطية ضد الخطر المرتبط بتغيرات غير مرضية لأسعار الصرف، وتسجيل فرص محتملة للربح ناتجة عن ارتفاعات مرضية لأسعار الصرف. إذا كانت هذه الميزة مرتبطة بأصل الخيارات، فهي تجمع بين التغطية والحماية من خطر الصرف مع احتمال تحقيق أرباح، وبالنظر إلى هذه الامتيازات فتكلفة الخيارات هي نسبيًا مرتفعة مقارنة بتقنيات التغطية الأخرى.

وكل ما تم ذكره يفسر في الجدول التالي:

جدول رقم (11): أنواع الخيارات حسب الربحية

البيان	عقود خيار الشراء	عقود خيار البيع
الخيار المربح In The Money	سعر السوق < سعر التنفيذ	سعر السوق > سعر التنفيذ
الخيار غير المربح Out The Money	سعر السوق > سعر التنفيذ	سعر السوق < سعر التنفيذ
الخيار المتكافئ At The Money	سعر السوق = سعر التنفيذ	سعر السوق = سعر التنفيذ

المصدر: طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر المحاسبية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص46.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

جدول رقم (12): موقف بائع ومشتري حق الخيار

الحالة	خيار البيع	خيار الشراء
السعر السوقي < سعر التنفيذ	المشتري يقرر عدم تنفيذ الحق وخسائره محددة بقيمة العلاوة.	المشتري ينفذ الحق وتكون أرباحه غير محدودة.
السعر السوقي > سعر التنفيذ	المشتري ينفذ الخيار وأرباحه غير محدودة.	البائع يحقق أرباحا تتمثل في قيمة العلاوة.
	المشتري لا ينفذ الخيار، وخسائره محدودة بقيمة العلاوة.	البائع يحقق أرباحه تتمثل في قيمة العلاوة.

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 134.

3_ عقود المبادلات

تمثل عقود المبادلات أحد أدوات تغطية المخاطر، وتعرف عقود المبادلة بأنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ، حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية...)، وعقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على عكس ما هو معروف في عقود الخيار، كما أن المتحصلات أو المدفوعات (الأرباح أو الخسائر) لا يتم تسويتها يوميا كما هو الحال في العقود المستقبلية، يضاف إلى ذلك أن عقد المبادلة لا يتم تسويته مرة واحدة كما هو الحال في العقود آجلة التنفيذ، ولذلك يعرف عقد المبادلة بأنه سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ.¹

نشأت فكرة عملية المبادلة في حقبة السبعينات وأصبحت أداة مالية مهمة لإدارة الديون وإدارة المخاطر، وتم إنشاء سوق عملية المبادلة من قبل كبرى البنوك التجارية والاستثمارية التي لا تزال تسيطر عليه حتى الآن، تلك

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، الاستثمار في الأوراق المالية (مدخل إتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 355.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

البنوك التي تسوق منتجاتها وخدماتها بشكل فعال لعملائها من الحكومة والشركات والمؤسسات.¹

_ أوجه الاختلاف بين مبادلات الصرف ومبادلة العملات

يمكن تعريف مبادلة الصرف على أنها المعاملة المالية التي من خلالها يلتزم طرفان بالتبادل الآني للعملة مثلا: اليورو مقابل الدولار بسعر صرف عاجل، وتبادل نفس العملات عند استحقاق العقد (ثلاثة أشهر، سنة...). بسعر صرف آجل، إذ يمكن القول أن مبادلة الصرف هي عبارة عن المعاملة التي يقوم بها الصيرفي والتي تدمج بين الصرف العاجل spot وعملية الصرف الآجل forward.

أما مبادلة العملات فقد ظهرت بعد مبادلة الصرف والتي تهدف إلى المبادلة الفعلية للديون بالعملات: المبلغ المقترض، الفوائد والسداد.²

تجمع عمليات مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت والعكس، كما أنها تتضمن تحرير عقدتين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع، وقيمة كل من العقدتين واحد، إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين وتفصل بينهما فترة زمنية، والفرق بين سعر الشراء وسعر البيع يسمى بسعر المبادلة، هذا الأخير هو ليس سعر الصرف وإنما هو فارق سعر صرف، أي الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة. وعلى هذا الأساس يمكن للمقترضين اللجوء إلى أحد البنوك لإبرام عقد مبادلة للعملات بينهما لتغطية مخاطر الصرف في مقابل عمولة تدفع للبنك.³

وعليه فإن هناك تقارب كبير بين مبادلات الصرف "الصيرفي" ومبادلات العملات لأنهما يرتكزان على نفس المبدأ، ألا وهو الاقتراض بعملة والإقراض بعملة أخرى، وبالرغم من هذا التشابه إلا أن هناك بعض الاختلافات نجملها فيما يلي:⁴

_ مبادلات الصرف عبارة عن أدوات قصيرة الأجل، في حين مبادلات العملات عادة ما تكون لفترات متوسطة وطويلة الأجل؛

¹ علي عباس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² محمد العيد صلوح، مرجع سبق ذكره، ص 88.

³ مراد بن ياني، مرجع سبق ذكره، ص 51..

⁴ محمد العيد صلوح، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

__ لا يوجد تبادل للفائدة في مبادلات الصرف، لكنها توجد في مبادلات العملات؛

__ التبادل النهائي يركز على سعر الصرف الآجل في مبادلات الصرف، أما في مبادلات العملات فنستعمل

بتاريخ الاستحقاق سعر الصرف العاجل (spot) مسبق أو غير مسبق (بمعنى أن نأخذ سعر الصرف العاجل

في اللحظة $t=0$ ، ونأخذ السعر الملاحظ في تاريخ الاستحقاق).

الفصل الثاني: مخاطر الصرف الأجنبي: قياسها وإدارتها

خاتمة الفصل الثاني

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا بأن عملية إدارة مخاطر الصرف تعتبر ذات أهمية واسعة، فهي تحمي من الأخطار الناجمة عن التقلبات المستمرة والمفاجأة لأسعار الصرف، حيث تؤدي في بعض الأحيان هذه التقلبات لتحقيق مكاسب أو خسائر في الوقت نفسه لحساب طرف دون الآخر.

وبالتالي فإن الإدارة الفعالة لخطر الصرف لأجنبي تكون مرهونة على مدى الاستجابة للتغيرات المستمرة في أسعار العملات، والتحكم فيها من خلال إتباع السياسات أو التقنيات الملائمة والتي تتماشى مع الظروف السائدة، حيث تلجأ البنوك ومختلف المؤسسات إلى إتباع التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف، وفي حالة عدم نجاعتها تلجأ إلى التقنيات الخارجية المتمثلة في منتجات الهندسة المالية المختلفة.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لآليات إدارة خطر الصرف
على مستوى وكالة سكيكة البنك الوطني الجزائري

تمهيد

يعتبر البنك الوطني الجزائري (وكالة سكيكدة) من البنوك التجارية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي للوطن، إذ يتلقى إقبالا كبيرا من طرف الجمهور المتعاملين معه.

ونظرا أن هذا البنك يتعامل بكثرة في مجال الصرف، فهو يعتبر بمثابة الوسيط بين مختلف المتعاملين الذين لهم علاقات اقتصادية مع الخارج والذين يحتاجون إلى سيولة من العملات الأجنبية لتسوية معاملاتهم التجارية. لذلك فإن البنك الوطني الجزائري يضع اهتماما أكبر بالعمليات التي تتم بالعملات الأجنبية من خلال عمليات شراء وبيع العملات لعملائه، وكذا لتسوية معاملاته في حد ذاته.

ونظرا للتقلبات التي تشهدها أسعار الصرف من فترة لأخرى فإن هذا البنك معرض لخطر الصرف بدرجة أولى والمؤسسات المتعاملة معه بدرجة ثانية. لذلك من الضروري التحوط لهذه المخاطر المتكررة من خلال آليات وتقنيات تضعها إدارة البنك وتحت سلطة ورقابة البنك المركزي.

لذلك في هذا الفصل سيتم التطرق إلى كيفية إدارة خطر الصرف، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري؛

المبحث الثاني: التشريعات الخاصة بالصرف الأجنبي وتقنيات التغطية ضد خطر الصرف.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من عدد المصارف تختلف وفقا لتخصص الدور الذي تؤديه في الاقتصاد، من هنا نجد أن الجزائر بعد الاستقلال عملت على إقامة جهاز مصرفي جديد يتماشى مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث برز في تلك الفترة ظهور عدد من البنوك للقيام بدورها بما يتماشى مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد.

من بين هذه البنوك البنك الوطني الجزائري والذي سنتطرق إلى تقديمه في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب كمايلي:

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري؛

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري؛

المطلب الثالث: وكالة سكيكدة للبنك الوطني الجزائري وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA بنكا تجاريا والذي تأسس بموجب مرسوم رئاسي تحت رقم 66 / 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 الناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط لسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية ليكون بذلك نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية مستقلة، وهو أول بنك تجاري للجزائر المستقلة له كامل الحرية في منح القروض التي تعتبر من أهدافه الأساسية، فهو شركة مساهمة ذات رأس مال 41.6 مليار دينار جزائري الكائن مقرها الاجتماعي برقم 08 شارع أرنسطو "شي غفارة" بالجزائر العاصمة برأس مال مقسم إلى 1000 سهم:

✓ سلع تجهيزية 350 سهم.

✓ صناعات نصف غذائية 350 سهم.

✓ صناعات غذائية 200 سهم.

✓ صناعات مختلفة 100 سهم.

استرجع البنك الوطني الجزائري نشاط مجموعة من البنوك الأجنبية و التي نعددها فيمايلي:

- ✓ القرض العقاري للجزائر و تونس في جويلية 1966.
- ✓ القرض الصناعي و التجاري في جويلية 1967.
- ✓ بنك باريس الوطني في جانفي 1968.
- ✓ بنك باريس و هولندا في جوان 1968.

ولقد أسس ليعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل، كما وجد ليكون أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير، والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة متوسطة الأجل، إذ يقوم إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية بتمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أم زراعيا، وكذلك القطا الخاص، بالإضافة للتجمعات المهنية للاستيراد (R.P.I).

و يقسم البنك الوطني الجزائري إلى 13 مديرية جهوية، من بينها المديرية الجهوية "عنابة 186" تضم حوالي 13 وكالة منها: " وكالة سكيكدة 743 " مقر تريبصا.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري

أولا: وظائف البنك الوطني الجزائري

تنوع الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري بتنوع الأهداف المسطرة لتحقيقها ويمكن حصر أهم وظائف البنك الوطني الجزائري فيمايلي:

- ✓ إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- ✓ القيام بتعبئة المدخرات الوطنية.
- ✓ تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير و متوسط الأجل.
- ✓ توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل).
- ✓ منح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية إلى غاية تأسيس البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR.
- ✓ يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية؛ بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال العديد من البنوك التجارية.
- ✓ العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- ✓ التدخل في عمل الصرف الآني أو الآجل.

✓ يقوم بجمي عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل، كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.
✓ يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع، وكذلك الأوراق العامة كالأسهم والسندات، خصوصا القيم المنقولة.

✓ البنك الوطني الجزائري يقوم بجمي المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

✓ البنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه لوحده أو مع شركائه في جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه، لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي، بالإضافة إلى عدة خدمات أخرى منها:

_ فتح الحسابات ومنح الشيكات.

_ خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.

_ تأجير الخزائن الحديدية.

ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها مايلي:

- ✓ ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع... الخ.
- ✓ إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.
- ✓ احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- ✓ لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.
- ✓ تحقيق التوازن المالي.
- ✓ يعتبر أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي.
- ✓ محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.

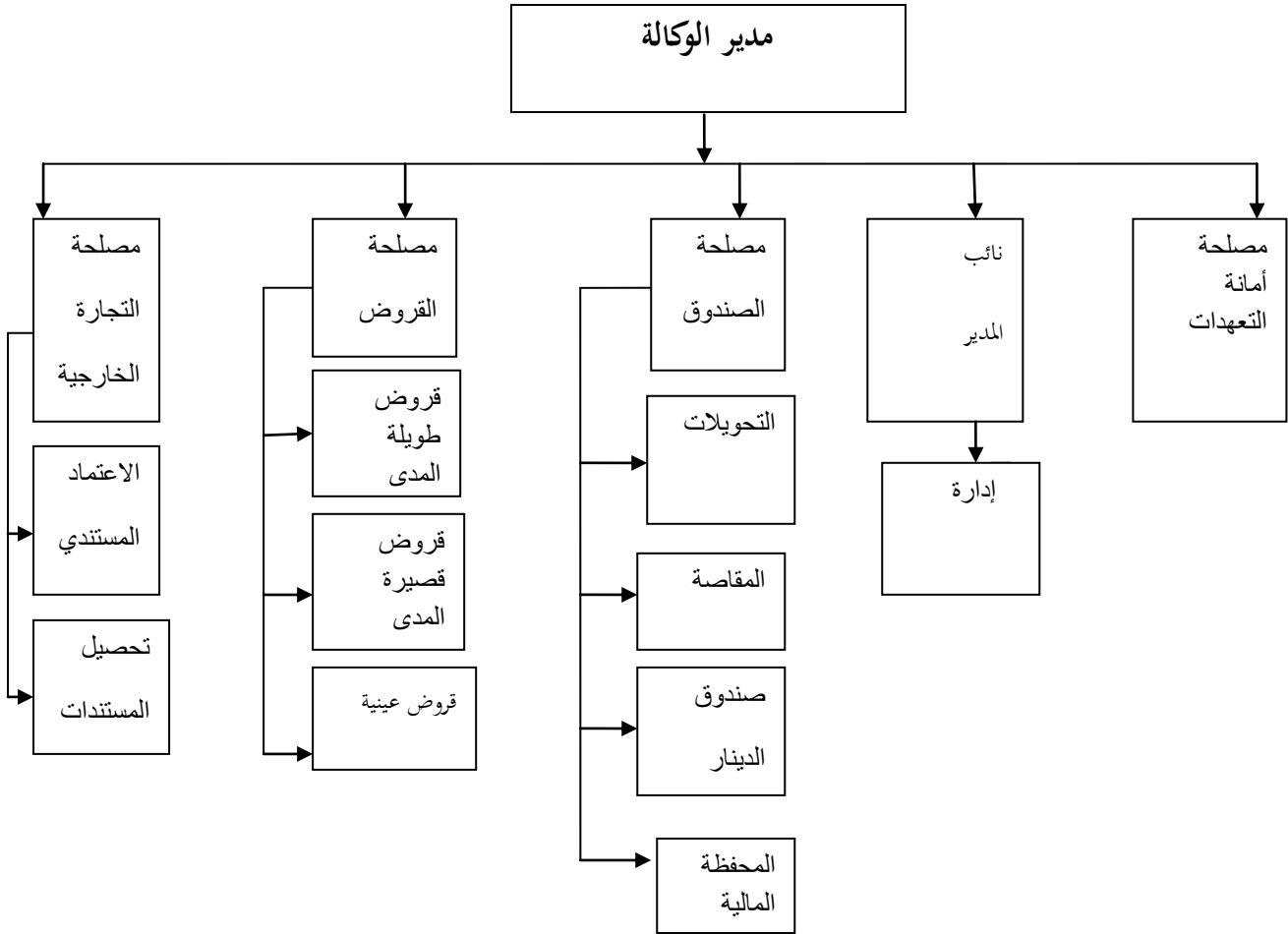
المطلب الثالث: وكالة سكيكدة للبنك الوطني الجزائري وهيكلها التنظيمي

أولاً: تعريف وكالة سكيكدة " 743 "

تحتل وكالة سكيكدة المركز الأساسي في نظام البنك الوطني الجزائري، لأنها تعتبر هيكل مصغر لهذا الجهاز البنكي الواسع والتي تسعى لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك. نشأت في 12/04/1993 في التقسيم تسعى لتحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري من خلال تكافل وتعاون فريق عمالها المكون من 30 عاملاً يتوزعون بين رؤساء مصالح ورؤساء أقسام و إداريين وحراس يتأسسها مدير ومساعدته ونائب وسكرتيرة.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة سكيكدة للبنك الوطني الجزائري:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لوكالة سكيكدة للبنك الوطني الجزائري



المصدر: البنك الوطني الجزائري.

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي للوكالة

تضم الوكالة المصالح الأساسية التالية:

✓ **الخلية الإدارية:** وهي الخلية المسيرة للوكالة وتتكون من:

- **المدير:** وهو أعلى جهاز في الوكالة، حيث يشرف على جميع المصالح الموجودة في الشكل التنظيمي.
- **نائب المدير:** وهو يخلف مكان المدير في حالة الغياب أو في حالة مهام خارج البنك.

✓ **مصلحة الخزينة (الصندوق):** و تضم 4 أقسام:

قسم الشيك و المعاملة: يتكفل باستقبال طلبات العملاء، تقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها.

■ قسم التحويلات: يقوم بتنفيذ أوامر التحويلات لفائدة حسابات أخرى، وتنقسم التحويلات إلى 5 أنواع:

— تحويلات داخل الوكالة.

— تحويلات بين الوكالات.

— تحويلات بين البنوك.

— التحويل التلغرافي.

— التحويلات من وإلى الحساب الجاري البريدي.

■ قسم المقاصة و التغطية: يخفف من مشاق المتعاملين في التنقل من بنك إلى آخر في تبادل الشيكات و غيرها من الأوراق التجارية و المالية.

■ قسم اليومية المحاسبية: يتكفل بتسجيل يومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام و التأكد من دقة البيانات و إصلاح الأخطاء إن وجدت.

✓ **مصلحة أمانة التعهدات:**

تتكفل بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات كما تجمع ضمانات القروض وترسلها إلى مدير شبكة الاستغلال ، تسهر على متابعة القروض الممنوحة و إنجاز العمليات المتعلقة بها تضم هذه المصلحة قسمين:

■ قسم المنازعات: تعد أول مصلحة يلجا إليها العميل لفتح الحساب الجاري، تعمل على متابعة العميل و معرفة وضعيته الماضية والحالية لتفادي المخاطر.

■ قسم المالية: هو القسم الأكثر أهمية ، فهو المسؤول عن مراقبة جميع العمليات المتعلقة بسندات الخزينة ، حساب الودائع لأجل و اقتطاعات سندات الصندوق.

✓ مصلحة القروض:

تمثل القروض جزءا نشطا و أساسيا في تنمية أعمال البنك ، لأنها تمثل حصة من الأعمال الأساسية لديه ، وبالتالي واحدة من عائداته ، تعمل مصلحة القروض الموجودة لدى الوكالة البنكية تحت إشراف المدير و وصاية رئيس المصلحة الذي يقوم ب:

- تجهيز ملفات القروض.
- دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية.
- دراسة حالة المخاطر.
- و تنقسم القروض إلى:
- قروض استغلال: و هي قروض قصيرة الأجل تمول قروض الصندوق والقروض بالتوقيع.
- قروض الاستثمار: قروض متوسطة الأجل تمول الاستثمارات تضم:

— قروض الاستثمار للتشغيل ANSEJ .

— قروض الاستثمار لفائدة المجاهدين و أبناء الشهداء.

— قروض الاستثمار المسيرة GIR.

قروض الاستثمار المدعمة GIC.

✓ مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم بتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير من الناحية المالية و الاعتماد المستندي، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع و شراء العملة ، أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة أو تهريبها وتنقسم إلى 4 أقسام:

- قسم الاعتماد المستندي.
- قسم التحصيل.
- قسم العملة الصعبة و الصرف اليدوي.
- قسم الخصم و المراجعة.

المبحث الثاني: التشريعات الخاصة بالصرف الأجنبي وتقنيات التغطية ضد خطر الصرف

يستخدم البنك الوطني الجزائري بعض تقنيات التغطية ضد خطر الصرف والتي تتماشى مع طبيعة عمله والظروف المحيطة به، وذلك من أجل الحد من الأخطار المتزايدة عن التقلبات الحادة لأسعار الصرف في ظل التشريعات والقوانين الصادرة عن بنك الجزائر.

وعليه في هذا المبحث سيتم التطرف لأهم التقنيات المستخدمة من طرف الوكالة لأحد عملائه لتسيير خطر الصرف حيث تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب كالتالي:

المطلب الأول: الصرف الأجنبي في إطار تشريعات بنك الجزائر؛

المطلب الثاني: تقنيات التغطية الداخلية ضد خطر الصرف؛

المطلب الثالث: تقنيات التغطية الخارجية ضد خطر الصرف.

المطلب الأول: الصرف الأجنبي في إطار تشريعات بنك الجزائر

في ظل غياب سوق صرف في الجزائر فإن بنك الجزائر يبقى السلطة الوحيدة التي تتولى أداء وظائف سوق الصرف الأجنبي، حيث يعمل هذا البنك على متابعة تطور أسعار الصرف و ذلك لحماية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دولية النشاط من التقلبات الحادة لأسعار الصرف بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة. وتتمثل قوانين الصرف فيما يلي:

1- فتح حساب بالعملة الصعبة للصادرات

منذ عام 1988 تم إلغاء التأشيرة المسبقة بمراقبة الصرف على ترخيص التصدير بموجب اللائحة لوزير المالية رقم 76 المؤرخة في مارس 1988 ، ثم جاءت سلسلة من التنظيمات واللوائح لبنك الجزائر لتسهيل مراقبة الصرف ووضع تدابير تشجيعية في هذا المجال:

- التنظيم رقم 90/02 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 يحدد شروط فتح وسير حسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنويين.

- اللائحة رقم 94/22 المؤرخة في 22 أبريل 1994 المحددة لإيرادات الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية والتي تمنح الحق للأشخاص المعنويين بفتح حسابات بالعملة الصعبة.

حيث تنص المادة 02 من اللائحة على أن الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة في إطار تصدير المنتجات، السلع

والخدمات تعطي الحق وفق التنظيم ساري المفعول للأشخاص المعنوية بفتح حساب مصدر - Compte exportateur محدد بنسبة 50٪ من مبلغ الإيرادات.

- اللائحة رقم 98/03، المؤرخة في 21 ماي 1998 المكملة للائحة رقم 94/22 تنص في المادة 02 فقرة 02 على أن المبالغ بالعملات الصعبة تكون محدودة بنسبة 10٪ بالنسبة للصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية المقبوضة، مستخرجة من النسبة المحددة أعلاه في المادة رقم 02، يمكن أن تستعمل حسب إرادة المصدر وتحت مسؤوليته في إطار عرض صادرات.

2- آجال قبض عوائد الصادرات

يجب على المصدرين ترحيل ناتج صادراتهم عند تاريخ استحقاق الدفع. كما يجب ألا يتعدى أجل تسديد الصادرات 120 يوم من تاريخ شحن البضائع إلا بترخيص من بنك الجزائر. وهذا ما تنص عليه المادة 05 من نظام بنك الجزائر المؤرخ في 14 أوت 1991 الذي يتعلق بالتوطين و جاء فيها "لا يمكن أن يتم التوطين إلا بعد ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر عندما يكون تسديد التصدير يتعدى 120 يوما" والمقصود بالتوطين بالنسبة للمصدر هو أن يختار قبل التصدير بنكا له صفة الوسيط يلتزم لديه بالقيام بالعمليات والإجراءات المصرفية المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

و جاء في المادة 11 من نفس النظام: "كما يجب أن لا يتعدى أجل تسديد الصادرات عشرين و مائة يوم من تاريخ شحن البضائع إلا بترخيص من بنك الجزائر".

المطلب الثاني: تطبيق تقنيات التغطية الداخلية ضد خطر الصرف

✓ تقنية اختيار عملة فوارة

تعتبر الشركة الوطنية للرخام Enamarbe Skikda من أهم متعاملي البنك الوطني الجزائري من خلال حركية حسابها، حيث تقوم بعملية تصدير واستيراد وبالتالي دخول وخروج العملات من وإلى حسابها وبالتالي فهي معرضة لخطر الصرف. ولتغطيتها لهذا الخطر فهي تستخدم بعض التقنيات للتغطية ضد خطر الصرف المطبقة من طرف البنك ووفق تشريعات بنك الجزائر، وبالتالي قامت هذه الشركة بتطبيق تقنية اختيار عملة فوارة، فهذه الشركة تقوم بعمليات التصدير والاستيراد على حد سواء غير أنها لا يمكن لها استخدام هذه التقنية في حالة قيامها بعملية الاستيراد بسبب ضعف العملة المحلية. أما في حالة التصدير فالشركة كطرف دائن تكون في وضع أفضل يسمح لها باختيار عملة الفوارة، ومن خلال عمليات التصدير التي قامت بها الشركة تتضح العملية كمايلي:

سنة: 2013

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.

-تاريخ إبرام العقد: 2013-12-05

-تاريخ الفوترة : 2013-12-21

-تاريخ التسوية (القبض): 18-02-2014

-المبلغ الإجمالي: 5200000 دولار أمريكي.

-أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:

$$1\text{USD} = 78.1050 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 106.7927 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 1.3672 \text{ USD}$$

-أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:

$$1\text{USD} = 77.7206 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 106.9227 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 1.3757 \text{ USD}$$

في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالاتي:

- تاريخ التسوية: (القبض): 18-02-2014

-المقبوضات بالدولار: 5200000 دولار أمريكي.

- سعر الصرف: 1USD= 77.7206 DZD

- المقبوضات بالدينار= 5200000 × 77.7206

$$= 404147120 \text{ دينار جزائري.}$$

لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:

-المبلغ بالدولار: 5200000 دولار أمريكي.

- سعر الصرف: 1EUR= 1.3672 USD

-المبلغ المقابل بالأورو = 5200000 / 1.3672 = 3803393.7975 أورو.

- سعر الصرف: 1EUR= 106.9227 DZD

- المقبوضات بالدينار = 3803393.7975 × 106.9227 = 406669133.99 دينار جزائري.

- الفرق بين المقبوضات (خسارة صرف) = -2522013.99 دينار جزائري.

سنة: 2014

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.

- تاريخ إبرام العقد: 2014-06-03

- تاريخ الفوترة: 2014-06-20

- تاريخ التسوية (القبض): 2014-11-08

- المبلغ الإجمالي: 320000.20 دولار أمريكي.

- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:

$$1\text{USD} = 80.2200 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 108.9876 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 1.3586 \text{ USD}$$

أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:

$$1\text{USD} = 83.9300 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 104.5110 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 1.2452 \text{ USD}$$

في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالاتي:

- تاريخ التسوية: 2014-11-08

- سعر الصرف: $1\text{USD} = 83.9300 \text{ DZD}$

- المقبوضات بالدينار = $320000.20 \times 83.9300 = 26857616.786$ دينار جزائري.

لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:

- المبلغ بالدولار: 320000.20 دولار أمريكي.

- سعر الصرف: $1\text{EUR} = 1.3586 \text{ USD}$

- المبلغ المقابل بالأورو = $320000.20 / 1.3586 = 235536.72898$ أورو.

- سعر الصرف: $1\text{EUR} = 104.5110 \text{ DZD}$

- المقبوضات بالدينار = $235536.72898 \times 104.5110 = 24616179.082$ دينار جزائري.

الفرق بين المقبوضات (ربح الصرف) = $26857616.786 - 24616179.082$

= 2241437.704 دينار جزائري.

سنة: 2015

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.

- تاريخ إبرام العقد: 2015-07-02

- تاريخ الفوترة: 2015-07-22

- تاريخ التسوية (القبض): 2015-12-01

- المبلغ الإجمالي: 231000 دولار أمريكي.

أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:

$$1\text{USD} = 100.0485 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 108.8548 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 1.0884 \text{ USD}$$

أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:

$$1\text{USD} = 100.0121 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 108.1081 \text{ DZD}$$

$$1\text{EUR} = 1.0954 \text{ USD}$$

في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالاتي:

- تاريخ التسوية: 2015-12-01

- المقبوضات بالدولار: 231000 دولار أمريكي.

سعر الصرف: $1\text{USD} = 100.0121 \text{ DZD}$

- المقبوضات بالدينار = $231000 \times 100.0121 = 23102795.1$ دينار جزائري.

لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:

- المبلغ بالدولار: 231000 دولار أمريكي.

- سعر الصرف: $1\text{EUR} = 1.0884 \text{ USD}$

- المبلغ المقابل بالأورو = $231000 / 1.0884 = 212238.14773$ أورو.

- سعر الصرف: $1\text{EUR} = 108.1081 \text{ DZD}$

- المقبوضات بالدينار = $212238.14773 \times 108.1081 = 22944662.898$ دينار جزائري.

الفرق بين المقبوضات (ربح الصرف) = 23102795.1 - 22944662,898

= 158132.202 دينار جزائري.

من خلال تحليلنا للعمليات التي قامت بها الشركة يتبين لنا بأن هذه الشركة تحسن اختيار عملة الفوترة في أغلب الأحيان وذلك لتقليل خطر الصرف كما هو الحال سنة 2014، 2015.

أما حالات الخسارة كما هو الحال سنة 2013 يمكن إرجاع أسبابها إلى عدة عوامل منها مايلي:

- التقلبات اليومية التي تمس أسعار الصرف فتارة تكون وضعية الدولار الأمريكي أفضل من وضعية الأورو وتارة أخرى يحدث العكس، وبالتالي هذا راجع إلى وضعية العملة؛

- عدم القدرة على الاختيار الحسن لعملة الفوترة، فرما الشركة تختار عملة الفوترة عشوائيا دون دراسة لما يؤول له سعر الصرف في المستقبل؛

- في بعض الأحيان يلعب الوضع التنافسي للبلد المستورد دور كبير في التأثير على الشركة مما يجعلها تقبل الفوترة بالعملة التي يختارها الزبون.

إن تطبيق هذه التقنية يكون سهلا وغير مكلف غير أن نتائجها أحيانا تكون غير مضمونة وذلك بسبب تذبذبات الأسعار التي تحدث يوميا، ولكن فالاختيار الأفضل لعملة الفوترة يقلل من مخاطر الصرف ويؤدي إلى تعظيم الأرباح.

✓ تقنية المقاصة الداخلية

إن التشريعات القانونية في الجزائر (قوانين الصرف) لا تسمح باستخدام هذه التقنية إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة المالية في ظل بعض الظروف الخاصة، حيث جاءت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في العدد 74 بتاريخ 14 ذو القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 وفق القانون رقم 07-11 فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي، حيث تنص المادة 15 من هذا القانون على مايلي: "لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء ولا عنصر من المنتجات إلا إذا تمت المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف".

ويرجع منع استخدام هذه التقنية بالدرجة الأولى إلى أسباب جبائية، كون هذه التقنية تقلل من التدفقات النقدية وبالتالي تقلل من النتيجة المالية التي تفرض عليها الضريبة.

المطلب الثالث: تطبيق تقنيات التغطية الخارجية ضد خطر الصرف

✓ تقنية العقود الآجلة

سبب اللجوء إلى هذه التقنية

استخدمت الشركة الوطنية للرخام تقنية العقود الآجلة سنة 2014 بعدما اطلعت على تقديرات بنك الجزائر حول أسعار الصرف حيث تبين لها بأن سعر صرف الدولار الأمريكي مقارنة بالدينار الجزائري سيرتفع، وبالتالي لجأت الشركة لهذه التقنية للتغطية ضد خطر الصرف، حيث قامت بشراء دورات أمريكية مقابل دينارات جزائرية بالشروط التالية:

-تاريخ إبرام العقد الآجل: 2014-03-03

-قيمة الدولارات المشتراة: 4000000 دولار أمريكي

- سعر الصرف الآجل: 1USD= 78.3550 DZD

- تاريخ الاستحقاق: 2014-12-23

-المبلغ بالدينار: 313420000 دينار جزائري.

و بالرغم من أن الشركة قامت بعدة عمليات استيراد خلال تلك الفترة، إلا أنها اختارت تغطية العملية التي تتناسب مع شروط العقد الآجل.

و يتضمن عقد الاستيراد ما يلي:

- تاريخ إبرام العقد مع المورد: 2014-11-25

-تاريخ الاستحقاق : ديسمبر 2005

-المبلغ الواجب دفعه 10000000 دولار أمريكي

و للتقليل من خطر الصرف، استغلت الشركة قيمة العقد الآجل المقدرة ب 4000000 دولار لتسوية جزء من المبلغ الإجمالي المعرض لخطر الصرف.

أما الباقي المقدر ب:

1000000 - 4000000 = 6000000 دولار أمريكي.

فتمّ دفعه بالشروط التالية:

- المبلغ بالعملة الصعبة: 6000000 دولار أمريكي.
- سعر الصرف الفوري "سعر البيع" يوم 2014-12-23 هو $1\text{USD} = 79.9877\text{ DZD}$
- المبلغ بالدينار: 479926200 دينار جزائري.
- عمولات الصرف 211420 دينار جزائري
- المبلغ الصافي = $479926200 + 211420 = 480137620$ دينار جزائري.

جدول رقم (13): جدوى استخدام تقنية العقود الآجلة

المبلغ بالدينار الجزائري	سعر الصرف USD/DZD	المبلغ بالدولار الأمريكي	
313420000	78.3550	4000000	
480137620	79.9877	6000000	
793557620	-	10000000	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات العقد الآجل

من خلال ما سبق تبين لنا بأن هذه الشركة مدينة بمبلغ **793557620** دينار جزائري.

وإذا أرادت هذه الشركة تغطية وضعيتها صرفها القصيرة فإنها تكون مدينة بالمبلغ التالي:

$$799877000 = 79.9877 \times 10000000 \text{ دينار جزائري.}$$

إذن ربح الصرف المحقق من طرف هذه الشركة باستخدامها لتقنية العقد الآجل هي:

$$6319380 = 793557620 - 799877000 \text{ دينار جزائري.}$$

خاتمة الفصل الثالث

من خلال ما سبق نستنتج أن تقنيات التغطية ضد خطر الصرف تلعب دورا بارزا في التقليل من المخاطر وتمنع ظهورها بشكل متكرر، وهذا من خلال التشريعات القانونية لبنك الجزائر فيما يخص الصرف الأجنبي والتي يجب الأخذ بها بعين الاعتبار وفق الأسس القانونية لها، حيث أن هذه القوانين جعلت إدارة المصارف تلقى اهتماما أكثر من جانب تسيير المخاطر لحماية مركزها المالي ومركز متعاملاتها وتسوية وضعيتها الصرف لهم، وذلك بالاستناد إلى البعض من تقنيات التغطية الفعالة لخطر الصرف سواء كانت تغطية داخلية أو خارجية حسب الظروف الملائمة، منذ التنبؤ بظهور الخطر إلى معالجته وتسييره لتقليل الخسائر المحتملة وزيادة المنافسة.

الخطمسة

الخاتمة

تعتبر ظاهرة تقلبات أسعار الصرف من أهم المشاكل المطروحة في العصر الحالي وخاصة في ظل ازدياد التعاملات الدولية من عمليات تبادل تجاري وغيرها، والتي تؤدي إلى ظهور ما يعرف بخطر الصرف الذي يؤدي بدوره إلى حدوث خسائر تمس النتائج المالية للبنوك ومختلف المؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

إن ازدياد ظاهرة حدوث هذه المخاطر دفع الباحثين والاقتصاديين إلى إيجاد الحلول المناسبة للتقليل منها إلى أدنى المستويات، حيث تم إيجاد تقنيات مختلفة تهدف إلى تسيير الخطر حسب نوعه بكل فعالية وبأقل التكاليف، حيث تنوعت تقنيات التغطية سواء كانت تغطية داخلية أو خارجية، إذ أن كلاهما يضمن التحكم في الخطر والتقليل من ظهوره خاصة في ظل وجود إدارة فعالة تضمن التسيير الحسن والمتابعة المستمرة للحد من تفاقم المخاطر المتكررة. وبالتالي حماية كل من المصدر والمستورد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

نتائج اختبار الفرضيات

من خلال ما تم القيام به من تطبيق لبعض التقنيات المستخدمة في التغطية ضد خطر الصرف من طرف الوكالة لمؤسستها، تم الحكم بصحة الفرضيات السابقة حيث أن خطر الصرف لا يمكن التنبؤ به، فالمؤسسة تحتل وقوع الخطر في المستقبل لذا لكي تقوم بتغطيته تلجأ إلى استخدام بعض التقنيات إما داخلية أو خارجية، وإما تغطية فورية أو آجلة حسب ما تراه ملائماً لها ويتمشى مع طبيعة عملها.

فيما يخص الفرضية الثانية فعملية إدارة المخطر لها جدوى وفعالية كبيرة في التنبؤ بالمخاطر والعمل على تسييرها منذ وقوعها وذلك باستخدام مختلف الأساليب والتقنيات سابقة الذكر من أجل التحوط والتغطية الفعالة للخطر بأقل التكاليف لتعظيم العوائد.

أما الفرضية الثالثة فالتقنيات المستخدمة في التغطية ضد خطر الصرف أحيانا لا تكون ناجحة تماما في تغطية الخطر وذلك بسبب تقلبات اليومية لأسعار الصرف، حيث تزيد الأسعار تارة وتنخفض تارة أخرى في اليوم الموالي، وبالتالي هذه التقنيات تقلل من ظهور الخطر بشكل بارز وتساهم في التخفيف من الخسائر المتكررة، أي تحقيق عوائد في ظل درجة منخفضة من المخاطر.

الخاتمة

نتائج الدراسة

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- ضرورة متابعة التطورات المستمرة لأسعار الصرف لإدارتها بشكل فعال قبل حدوث الخسائر.
- 2- تعتبر سياسة تسيير وتغطية خطر الصرف من أولى الاهتمامات التي يجب على البنوك والمؤسسات التحكم فيها وإدارتها بشكل فعال للحد من مخاطر الصرف المتكررة.
- 3- إن المؤسسات العاملة في مجال التجارة الخارجية سواء كانت مصدرة أو مستوردة ملزمة في إطار عملياتها باستخدام تقنيات التغطية ضد خطر الصرف سواء تقنيات داخلية أو خارجية وتنوع استخداماتها لتحقيق المكاسب والتقليل من الخسائر.
- 4- على البنوك والمؤسسات الجزائرية دراسة وضعية الصرف الخاصة بهم من معرفة نوع خطر الصرف محتمل الوقوع إلى قياسه وإدارته بالطرق الكفؤة وبأقل التكاليف.
- 5- إن نقص تعامل البنوك والمؤسسات الجزائرية في أسواق الصرف أدى إلى نقص التعامل بمنتجات الهندسة المالية الحديثة، واستخدامها كآليات للتغطية والتحوط ضد خطر الصرف.
- 6- البنك الوطني الجزائري له القدرة على تسوية وضعية الصرف الخاصة بعملائه من خلال تسوية وضعية الصرف الخاصة بهم والتقليل من خطر الصرف إلى أدنى المستويات وبالتالي تحقيق فوائض في النتائج المالية.
- 7- تركيز البنك الوطني الجزائري على استخدام تقنيات محددة في إدارة خطر الصرف مما أدى إلى نقص تعامله بمنتجات الهندسة المالية الحديثة.

التوصيات

من خلال نتائج البحث يمكن تقديم بعض المقترحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

- 1- ضرورة الاهتمام أكثر بجانب إدارة المخاطر للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف.
- 2- تشجيع التعامل بمنتجات الهندسة المالية بمختلف أنواعها لضمانها التغطية الفعالة لخطر الصرف.

الخاتمة

- 3- متابعة التطورات المستمرة لأسعار الصرف لاتخاذ الإستراتيجية الملائمة لتسيير خطر الصرف.
- 4- العمل على انتهاج سياسة محددة تعمل على تعزيز تعامل البنوك والمؤسسات الجزائرية في أسواق الصرف للإحاطة بمختلف الآليات المستخدمة في تغطية خطر الصرف وخاصة جانب المشتقات المالية لضعف التعامل بها في الوقت الراهن.
- 5- ضرورة تنشيط وتفعيل التعامل في سوق الصرف الأجنبي لما له من دور في استقطاب العملات الأجنبية.
- 6- ضرورة وضع قوانين وتشريعات تتماشى مع الوضعية الاقتصادية للدولة بصفة عامة ومع طبيعة عمل المصارف والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة، لتنشيط التعامل في مجال المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، وذلك من خلال فرض وسائل الرقابة على عمل البنوك فيما يخص الصرف الأجنبي لتسهيل المعاملات بين مختلف المتعاملين في ظل وجود إدارة فعالة تضمن الحد من ظهور خطر الصرف بشكل بارز ومن تأثيراته السلبية على النتائج المالية لمختلف المتعاملين بصفة عامة.
- 7- ضرورة تنويع استخدام تقنيات التغطية ضد خطر الصرف وعدم الاقتصر على استخدام تقنيات محددة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

✓ قائمة الكتب

- 1- إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 2- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 3- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 4- برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 5- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة مجد الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- 6- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 7- رائد عبد الخالق عبد الله وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 8- زكي أمين هجير عدنان، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 9- سي محمد كمال، مدخل للاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 .
- 10- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر المحاسبية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
- 11 - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 12- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، الاستثمار في الأوراق المالية (مدخل إتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

قائمة المراجع

- 13- عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 14- عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 15 - لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010.
- 16 - ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 17- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 18- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 19 - محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 20- مسعود مجيطنه، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013.
- 21 - موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 22 - نجيب سمير خريس، المتاجرة في العملات تقدير اقتصادي إسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 23 - نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 24 - وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

قائمة المراجع

✓ قائمة الرسائل الجامعية

- 1- ابتسام عليوش قريوع، أثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011، 2012.
- 2- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، 2013.
- 3- زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة وهران، 2012، 2013.
- 4- سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، 2010.
- 5- السعيد عناني، آثار تقلبات أسعار الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها (حالة مؤسسة الملح بسكرة)، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، منشورة، 2005، 2006.
- 6- سعيدة شطباني، محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، منشورة، جامعة المسيلة، 1201، 2012.
- 7- سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، 2010.
- 8- سميرة محسن، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006.
- 9- شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، 2010.

قائمة المراجع

- 10- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة ومالية دولية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، 2016.
- 11- علي عباس إبراهيم، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011، 2012.
- 12- فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، بدون سنة.
- 13- محمد العيد صلوح، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، 2015.
- 14- محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر3، 2010، 2011.
- 15- محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.
- 16- مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2011، 2012.
- 17- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
- 18- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2011، 2012.

قائمة المراجع

19- يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2010، 2011.

قائمة المجالات والمدخلات

1- آسيا قاسمي، حمزة فيلاي، إدارة المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12، 13 ديسمبر 2011.

2- اعتصام جابر الشكرجي، محمد علي إبراهيم العامري، إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثامن، العدد 23، 2013.

3- عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان تقنيات إدارة خطر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن.

4- عبد القادر شلاي، علال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي أحمد أولحاج، البويرة، يومي 26، 27 نوفمبر 2013.

5- فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، العدد 14، 2014.

✓ المواقع الإلكترونية

- 1- [http:// : www.bankofengland.co.uk/statistics/pages/bis-survey/survey071013.aspx](http://www.bankofengland.co.uk/statistics/pages/bis-survey/survey071013.aspx)
- 2- [http://www .bankofengland.co.uk/markets/pages/forex/fxjsc/default.aspx#surveys](http://www.bankofengland.co.uk/markets/pages/forex/fxjsc/default.aspx#surveys)
- 3- www.Arabic Trader.com